# الاستغناء في الدرس اللغوي
# من خلال معجم
# "لسان العرب"


بقلم الدكتور

**رمضان محمود محمد محمد**

مدرس أصول اللغة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

جامعة الأزهر

## مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، وأنزل كتابه الحق شريعة هادية ، وتبيانا لكل شيء ، وآية في سمو البيان ، وحكمة الآراء ، وروعة النظم ، والصلاة والسلام على الرسول الكريم – ﷺ – أفصح من نطق بالضاد ، وأعظم من هدى الخلق إلى طريق الرشاد ..

وبعد

فإن اللسان العربي الذي تهيَّأ منذ أكثر من أربعة عشر قرنا ، ليكون وعاء للكتاب العزيز فكان ذلك شرفا له ، ودلالة على قدرته في الأداء ، واستيعاب المعاني الكثيرة والصور المتعددة – قد توفر الغُيُر عليه منذ فجر الإسلام يضعون له الأصول والضوابط ، التي تصون له خصائصه وسماته التي تقف ضد تيار العجمة الجارف ، فيظل أبناء هذا اللسان حافظين له محافظين عليه .

غير أن هناك قضايا لغوية هامة ، لم تحظ باهتمام الأوائل ، أو بالتوفر التام لبحثها اللهم إلا إشارات وجيزة منبثة بين صفحات التراث، فيها عمق لكن ليس فيها استيفاء وشمول .

ومن هذه القضايا ، قضية الاستغناء في الدرس اللغوي ، وهي في المصادر الأصيلة للدراسة اللغوية ، نحوية كانت أو تصريفية ، كثيرة وغزيرة ومتنوعة ما بين مخطوط منها ومطبوع وقد تناولتها هذه المصادر على أنحاء متفاوتة ، وصور متباينة ، فآثرت في هذا البحث الشمولية والجمع لشواهد الاستغناء وشوارده من خلال معجم لسان العرب لابن منظور ، ورأيت أنه بحاجة للجمع والتبويب والتحليل ؛ كي يسهل على القارئ الكريم معرفة معلومات كثيرة عن

هذه الظاهرة بين دفتي كتاب واحد دون تكبد مشقة البحث في ثنايا أمهات الكتب القديمة ، لذا سيلاحظ كل من يطلع على هذا البحث أنني قد ركزت على أراء النحاة القدامى ، لأن ظاهرة الاستغناء من صنع العرب ، واكتشفها كبار النحاة دون غيرهم .

وقصدت من هذا البحث تحقيق أهداف شتى قدر الاستطاعة، منها ما يلي :

١ – تجميع شتات الظاهرة تعريفا وتبويبا ... الخ وذلك في مؤلَّف واحد .

٢ – معرفة دور النحاة العرب في ظاهرة الاستغناء .

٣ – التحقق من أهمية ظاهرة الاستغناء في الدرس اللغوي والنحوي.

٤ – جمع شواهد الاستغناء وشوارده من معجم لسان العرب مع تحليل بعضها .

وقد جاء الموضوع مقسما إلى مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة .

– أما المقدمة فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع وخطة البحث فيه

– وأما التمهيد فتناولت فيه التعريف بصاحب اللسان والهدف من تأليفه مع بيان منهجه ومصادره وإعادة ترتيبه .

– وأما المبحث الأول فتناولت فيه تعريف الاستغناء لغة وتحديد مفهومه عند العرب النحاة مع بيان ضوابطه .

– وأما المبحث الثاني فتناولت فيه أسباب الاستغناء .

– وأما المبحث الثالث فجاء تحت عنوان "الاستغناء وأصول النحو وتناولت فيه النقاط التالية :

١ – الاستغناء والسماع ٢ – الاستغناء والقياس

٣ – الاستغناء والإجماع ٤ – الاستغناء والاستحسان

– وأما المبحث الرابع فجاء تحت عنوان "علاقة الاستغناء بالمصطلحات الأخرى وتناولت فيه ما يلي :

١ – الاستغناء والحمل على المعنى .

٢ – الاستغناء والتضمين .

– وأما المبحث الخامس فجاء تحت عنوان " ظاهرة الاستغناء في لسان العرب " وقمت بتجميعها وتبويبها في الأبواب الآتية :

١ – الاستغناء في باب جمع التكسير .

٢ – الاستغناء في باب جمع المذكر السالم .

٣ – الاستغناء في باب جمع المؤنث السالم .

٤ – الاستغناء في باب النسب .

٥ – الاستغناء في باب الفعل .

٦ – الاستغناء في باب المشتقات .

٧ – الاستغناء في باب التعجب .

٨ – الاستغناء في خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع .

٩ – الاستغناء في باب كان وأخواتها .

١٠ – الاستغناء في ظاهرة العدل .

١١ – الاستغناء في باب الإعلال .

ثم قمت بتعليق موجز على هذه الأبواب .

- وأما الخاتمة فتناولت فيها النقاط التالية :

١ – نتائج البحث.٢ – فهرس المصادر.٣- فهرس الموضوعات.

وبعد : فهذا هو جهد المقل ، فإن كنت قد وفقت فمن فضل الله عز وجل ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني بشر أصيب وأخطئ فالكمال لله وحده ، والله أسأل أن يعلمنا ما جهلنا وأن ينفعنا بما علمنا، وأسأله سبحانه أن ينفع بهذا العمل مَنْ شاء ، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم ، وخدمة للغة القرآن العظيم . إنه نعم المولى ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دكتور /

**رمضان محمود محمد محمد**

مدرس أصول اللغة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

جامعة الأزهر – القاهرة

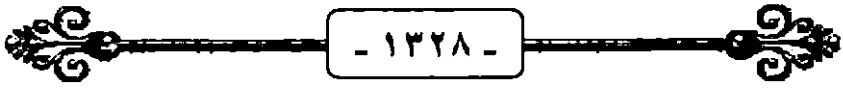

تمهيد :

## لسان العرب لابن منظور المصري الإفريقي ت ٧١١ هـ

### التعريف بالمؤلف :

هو أبو الفضل جمال الدين بن مكرم المعروف بابن منظور الأنصاري ، نسبة إلى أحد جدوده ، ولد بمصر ، وقيل في تونس، وقضى بمصر معظم حياته ، وخدم في ديوان الإنشاء لدى المماليك، وولى قضاء طرابلس وله مصنفات كثيرة بلغت خمسمائة، من أهمها : لسان العرب ، وأخبار أبي نواس ، ومختار الأغاني وقام باختصار كتب كثيرة في الأدب وغيره ، مثل اختصاره للعقد الفريد ، والتاريخ الطويل ، حتى قال الصفدي: " لا أعرف في الأدب وغيره كتابا مطولا إلا اختصره"(١) .

ومعجمه " لسان العرب " من أضخم المعجمات العربية المعروفة حتى الآن ومن أكثرها إسهابا ، ومن أغزرها مادة ، بل تجاوز حدود المعجم ؛ ليصبح موسوعة أدبية لغوية عامة ؛ لما احتوى على معارف متنوعة في فروع الثقافة العربية ، وقد سبقه

(١) انظر في التعريف به بغية الوعاة للسيوطي ج ٢٤٨/١ ت ،الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م – ووفيات الوفيات ج ٢٦٥/٢ – والبلغة في أصول اللغة للسيد محمد صديق حسن خان القنوجي / ٤٨٦ – تحقيق نذير محمد مكتبي – دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان .

الشيخ الرئيس ابن سينا ت ٤٢٨هـ بتأليف كتاب في اللغة ، سماه لسان العرب – أيضا – في عشرة مجلدات ، لكنه بقى في المسودة، ولم يظهر [١] .

**الهدف من تأليف اللسان :**

رأى ابن منظور ارتباط اللغة بالدين أمرا واضحا بينا ، ورأى الجهل بالعربية بين الناس فاشيا ، كما أنهم يفتخرون بمعرفتهم باللغات الأجنبية، مع جهلهم بالعربية ، ولا تزال المعاناة من الأخير باقية حتى الآن ، بل زادت ، وكان في عصر كاد يجف خلاله معين الإبداع ، لذلك حرص مدفوعا بالغيرة على اللغة يهدف بمعجمه إلى أمرين هامين هما : الجمع والاستقصاء لحفظ أصول اللغة النبوية ، والترتيب ، ولذا يقول في مقدمته : " فإني لم أقصد سوى حفظ أصول هذه اللغة النبوية ، وضبط فضلها ، إذ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز والسنة النبوية ، ولأن العالم بعويصها يعلم ما توافق فيه النية اللسان ، ويخالف فيه اللسان النية ، وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان ، حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يُعد لحنا مردودا ، وصار النطق بالعربية من المعايب معدودا ، وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات في اللغة الأعجمية ، وتفاصحوا في غير اللغة العربية ، فجمعت هذا الكتاب في زمن، أهله بغير

(١) البلغة في أصول اللغة / ٤٨٩ .

لغتـه يفخـرون ، وصـنعته كمـا صـنع نـوح الفلـك ، وقومـه منـه يسخرون ، وسميته " لسان العرب " [١] .

ويقول في اختيار منهج الترتيب وهو الهدف الثاني " ورأيت أبا نصر إسماعيل بن حماد الجوهري قد أحسن ترتيب مختصره ، وشهره – بسهولة وضعه – شهرة أبى دلف بين باديه ومحتضره ، فخـف علـى النـاس أمـره ، فتنـاولوه ، وقـرب علـيهم مأخـذه ، فتداولوه، وتناقلوه ، غير أنـه فـي جو اللغـة كالذرة ، وفـي بحرها كالقطرة ، وإن كان في نحرها كالدرة ... " [٢]

**منهجه :**

ارتضـى ابـن منظـور الصـحاح منهجـا ، ولـذا قـال : "ورتبتـه ترتيب الصحاح في الأبواب والفصول " [٣]

ومن ثم نظر إلى الحرف الأخير الأصلي وجعله بابا ، وإلى الأول الأصـلي وجعلـه فصـلا[٤] ، مرتبـا الأبـواب والفصـول وفـق النظـام الهجـائي ، مـع مراعـاة الترتيـب الـداخلي فـي الثـاني مـع الثلاثي ، والثالث مع الرباعي ، والرابع مع الخماسي وفقا للنظام الهجـائي كـذلك ، وأول الأبـواب عنـده بـاب الهمـزة ، وأول فصـول باب الهمزة : الهمزة أيضا ، وكذلك أول كل باب ، واستحسن ابن

(١) لسان العرب ـ المقدمة ج ١٣/١ ـ طبعة دار المعارف .
(٢) السابق المقدمة ج ١١/١ .
(٣) السابق المقدمة ج ١٢/١ .
(٤) وذلك على نظام مدرسة القافية .

منظور صنيع الجوهري في جمعه الكلمات الواوية واليائية الآخر في باب واحد .

وقد تضخمت المادة اللغوية عنده ، حتى بلغت ثمانين ألف مادة وما لا يحصى من المفردات ، مع توشيح محتوياتها من مفردات ومدلولات وغيرهما بجليل الأخبار ، وجميل الآثار ، مضافا إلى ما فيه من آيات القرآن الكريم ، والكلام على معجزات الذكر الحكيم ، ليتحلى بترصيع دررها عقده ، ويكون على مدار الآيات ، والأخبار ، والآثار ، والأمثال ، والأشعار حله وعقده [١]

**مصادر اللسان :**

صرح ابن منظور بأنه انتقى مواد معجمه ومفرداتها من مصادر خمسة هي: التهذيب للأزهري ، والمحكم لابن سيده ، والصحاح للجوهري ، وحواشي ابن بري على الصحاح ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير .

وقد تحدث عن مصادره الخمسة ، فقال : " ولم أجد في كتب اللغة أجمل من " تهذيب اللغة " لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري " ، ولا أكمل من " المحكم " لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي – رحمهما الله – وهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق وما عداهما بالنسبة إليهما ثنيات للطريق" [٢] .

---

(١) السابق المقدمة ج ١٢/١ .
(٢) اللسان – المقدمة ج ١١/١ .

ثم ذكر مختصر الجوهري ، وقد سبق ذكر سبب اختياره وتفضيله ، ثم انتقل إلى سبب اختيار حواشي ابن بري على الصحاح بأنه تتبع ما في الصحاح وأملى" عليه آماليه ، مخرجا لسقطاته ، مؤرخا لغلطاته " [١] ؛ ومن ثم استخار ابن منظور في جمع هذا الكتاب المبارك ، الذي لا يساهم في سعة فضله ، ولا يشارك [٢] ، ثم انتقل إلى النهاية موضحا سبب اختياره لها ، فقال : " وقصدت توشيحه بجليل الأخبار، وجميل الآثار ، مضافا إلى ما فيه من آيات القرآن الكريم، والكلام على معجزات الذكر الحكيم ؛ ليتحلى بترصيع دررها عقده ، ويكون على مدار الآيات ، والآثار ، والأمثال ، والأشعار حله وعقده ، فرأيت أبا السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري قد جاء في ذلك بالنهاية ، وجاوز في الجودة حد الغاية، غير أنه لم يضع الكلمات في محلها ، ولا راعى زائد حروفها من أصلها ، فوضعت كلا منها في مكانه ، وأظهرته مع برهانه " [٣]

**إعادة ترتيب اللسان :**

يتمثل إعادة الترتيب وفق أوائل الحروف في منهجين :

**المنهج الأول :** باعتبار الأول والثاني حسب الأصل ، ومن أمثلته ما قام به السيد عبد الله إسماعيل الصاوي ، حيث أراد أن

(١) السابق ج ١١/١ .
(٢) السابق ج ١٢/١ .
(٣) السابق ج ١٢/١ .

يهذب اللسان ؛ ليلائم العصر الحديث فعدل عن الترتيب ، حسب نظام القافية إلى الترتيب الهجائي المألوف ، وفق أوائل الحروف وثوانيها إلى آخرها ، ووضع كل مادة في موضعها ، واقتصر على ترتيب المواد ، دون محاولة لترتيب الألفاظ في داخلها .

وقد قام بتصحيح اللسان ، معتمدا على مقابلة طبعة بولاق بنسخة اللسان المخطوطة ، فهو يرمي إلى الترتيب الميسر ، والتصحيح .

وقد قامت دار المعارف بمصر بتكليف الأساتذة عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي بإعادة ترتيبه وفق الأوائل والثواني باعتبار الأصل ، وقامت بطبعه في تسعة مجلدات ، والثلاثة الأخيرة فهارس للشواهد من القرآن ، والحديث ، والشعر ، والأعلام مع التعريف الموجز .

وقد قام الأستاذان يوسف خياط ، ونديم مرعشلي بإعادة ترتيب مواد اللسان أيضا ، وفقا لأوائل الكلمات المجردة ، واعتبار الحرف الثاني من الكلمة المجردة فصلا ، مع الإضافة إلى المعجم مجموعة المصطلحات العلمية التي أقرتها المجامع العلمية ، والجامعات العربية ، وتزويده بصور وخرائط ملونة ، وقد صدر المعجم تحت عنوان "لسان العرب المحيط في ثلاثة مجلدات ضخمة ، جاءت فيما يربو على أربعة آلاف صفحة ،

ثم صدر المجلد الرابع ملحقا – عن دار لسان العرب بيروت سنة ١٩٧٠م – ١٣٨٩هـ .

**المنهج الثاني :**

يقوم صاحبه بإعادة الترتيب هجائيا ، وفق أوائل الكلمات وثوانيها ، دون اعتبار للأصل ، أي حسب النطق ، ثم يضيف إلى ما جاء في اللسان أموراً أخرى من القاموس والتاج ، وينسب هذا العمل إلى الأستاذ محمد النجاري ، وقد عزم المجمع اللغوي على طبعه ، ولم يقدر له ذلك لعقبات مالية في أغلب الظن [١] .

وقد طبع لسان العرب أول مرة حسب نظام القافية فيما بين سنة ثلاثمائة وألف من الهجرة ،ـ وثمان وثلاثمائة وألف من الهجرة في طبعه ، يبلغ مجموع صفحاتها نحو ستة آلاف صفحة، بإشراف اللغوي الكبير أحمد فارس الشدياق .

وقد أعيد إصدار طبعة بولاق تصويرا سنة خمس وستين وتسعمائة وألف من الميلاد – وهو لا يرقى إلى الأصل – في عشرين جزءا ، وثم طبعة صادرة عن دار صادر بيروت في خمسة عشر جزءا .

(١) انظر مجلة المجمع العدد الخامس ص ٨٦ ـ ٨٨ .

## المبحث الأول

## مصطلح الاستغناء

**تعريفه :**

الاستغناء لغة: يقال فيه "الغَنَاء" بمعنى الاكتفاء وليس عنده "غَناء" " أي : ما يَغْنِتِي به ، يُقال : " غَنِيتُ " بكذا عن غيره من باب " تَعِبَ " إذا [ استغنيت ] به [1] ، والاستغناء مصدر من الفعل استغنى ، وهو يدل على القصد والتعمد .

**تحديد مفهوم الاستغناء :**

يراد بالاستغناء ، استغناء العرب بكلمة عن كلمة أو أكثر ، عن طريق حذف بعضها ، أو تغيير صورتها ، أو الاستعانة بكلمة ليست من اشتقاقها ؛ لوجود قرينة ، وذلك استحسانا وطلبا للخفة والاختصار ، ولضرب من البلاغة وتجويد المعنى .

وقيل المراد بالاستغناء : العدول عن صيغة إلى صيغة ، أو من بنية إلى بنية ، أو من استعمال إلى استعمال آخر ، وقد يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد لكنه غير مستعمل ، فيعرض العربي في استعماله إلى ما أُلف استعماله كما استغنوا عن " أبَى يأبِي" من باب ضرب حيث قياسها إلى

(١) المصباح المنير للفيومي مادة / غ ن ي طبعة : المكتبة العلمية بيروت – لبنان .

"أبَى يأبَى " من باب فتح حيث الاستعمال الذي ألفه اللسان العربي [١] .

كما قالوا: أرْجَال جمع رَجُل بدلاً من رجال .

وقد يكون الاستغناء عن صيغة كثر استعمالها إلى صيغة أقل استعمالا لكنها الأقيس ، ويلجأ إليها المتحدث الفصيح مضطرا ، هذا وحديث المبرد عن هذه الظاهرة يعطينا حكم القانون الذي يجعل من حق الأجيال المتعاقبة على منهل اللغة الفصيحة أن يحذوا حذوه ، وأن يسيروا على دربه ؛ إذ يقول المبرد : " ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رجل : أرْجَال ، وفي سَبُع : أسباع لأنه الأصل " [٢]

وفي السطور القليلة الآتية أوضح محترزات التعريف وهي كما يلي :

١ - الاستغناء : هو عمل لغوي مارسه العرب وكشفه النحاة بوسائلهم المعروفة ، كعرضه على السماع والقياس أو غير ذلك .

٢ - أركان الاستغناء كلمة قد تشمل " الحرف أو الفعل أو الاسم أو بعض الجمل الصغرى أحيانا " ، وعليه يكون لدينا كلمتان : إحداهما " مستغنى به " وهي الكلمة

(١) من قضايا اللسان العربي دراسة في الإعراب والتراكيب د/ السيد رزق الطويل ج ٨٧/١ ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ دار السنة المحمدية للطباعة .
(٢) المقتضب للمبرد ج ٢٠١/٢ ت / محمد عبد الخالق عضيمة .

المستعملة ، والأخرى "مستغنى عنه " وهي الكلمة المهملة في الاستعمال اللغوي ، أي المحكوم عليها بالموت اللغوي إلا نادرا ، أو الشذوذ حسب تعريف النحاة وأحكامهم .

**مفهوم النحاة عن الاستغناء :**

مصطلح الاسَتغناء تناقله النحاة في مؤلفاتهم من لدن سيبويه حتى يومنا هذا ، ذلك لأن ظاهرة الاستغناء كثيرة في اللغة العربية ، لذا أكثر سيبويه من ذكره (١) .

وتحدث ابن جني عن الاستغناء في مواضع من كتابه الخصائص (٢) ، وكذلك فعل السيوطي في الأشباه (٣) ، ناهيك عن تعرض ابن السرَّاج له في الأصول (٤) ، وكذلك ابن الأنباري في الإنصاف (٥) ، وعلى هذا النحو تصرَّفَ معظم النحاة إن لم يكن جُلهم ، وذلك لأن الاستغناء باب واسع ، فكثيرا ما استغنت العرب بلفظ عن لفظ ، وما يهمنا هنا هو معرفة مراد النحاة من هذا المصطلح ، ونافلة القول : إن للاستغناء عدة طرق لدى النحاة أذكر أهمها فيما يلي :

---

(١) الكتاب ج ٢٥/١ ، ج ١٢١/٢ ت / عبد السلام هارون – طبعة دار الجبل ، بيروت.

(٢) الخصائص لابن جني ج ٢٦٦/١ ت / محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية القاهرة ، ١٩٥٢م .

(٣) الأشباه والنظائر ج ٧٦/١ وما بعدها ت / فايز ترحيني ط ٢ دار الكتاب العربي بيروت ، ١٩٩٣م .

(٤) الأصول ج ٥٧/١ ، ٧٥ ، ٧٧ وغير ذلك ت / عبد الحسين الفتلي ط / مؤسسة الرسالة ؛ بيروت ١٩٨٩م .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٩٣/١ ، ج ٤٨٥/٢ وغير ذلك ت / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٨٧م .

**أولا : الحذف :**

كثيرا ما أجد النحاة يقصدون الحذف عند حديثهم عن الاستغناء، ومن ذلك قول سيبويه : " ولكنهم حذفوا "ذا" لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بهذا " (١) ، ومن ذلك قوله أيضا : " لو رأيت رجلا يُحدّثُ حديثا فقطعه ، فقلت : حديثك ، أو قَدِمَ رجل من سفر، فقلت : حديثك ، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر" أي : أكمل حديثك " (٢) ، فالاستغناء هنا بمعنى الحذف ، وتابع النحاة إمامهم سيبويه فيما سبق ، ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري عن العرب : " إنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف ، لعلم المخاطب " (٣) فالمقصود بالاستغناء هو الحذف .

**ثانيا : الإبدال :**

لا أقصد به باب الإبدال في الصرف العربي ، وإنما هو الإبدال بالمعنى اللغوي ، ومن ذلك ما ذكره سيبويه عند قوله : " وصار "ياء" النداء ، بدلا من الفعل " (٤) ، ومنه ما ذكره معلقا على قولهم " أهْلَكَ والليل " حيث يقول : " أي بادر أهلك قبل الليل ، فقد كثر هذا الحذف استغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول بدلا من اللفظ بالفعل ، ومما

---

(١) الكتاب ج ٢٩٥/١ .
(٢) السابق ج ٣٠٩/٢ .
(٣) الإنصاف ج ٩٥/١ .
(٤) الكتاب ج ٢٩١/١ .

جُعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم " الحذرَ الحذرَ ، النجاءَ النجاءَ " أي : الزم الحذرَ ، عليك النجاءَ " (١)

فنلاحظ أن سيبويه – إن حالفنا التوفيق – يعني بالاستغناء هنا البدل أو التبديل، وهو أن يحل لفظ محل لفظ آخر في سياقٍ بعينه؛ " فالمستغنى عنه " قد يظهر في سياق آخر أو تركيب لغوي آخر ، وهو لا يعني الاستغناء بالمفهوم الاصطلاحي السابق .

**ثالثا : الإهمال والترك :**

أجد في عبارات كثيرة للنحاة وفي مقدمتهم سيبويه – لأن النحاة غالباً ما تابعوه – حيث يقصد بالاستغناء لفظه أو مشتقاته : الترك والإهمال لعدم الفائدة من الذكر ، ومن ذلك تعليق سيبويه عندما تعرض لقول ذي الإصبع العدواني (٢) :

عذيَر الحيّ مِن عدوا ⁂ ن كانوا حيةَ الأرض

" فلم يَجُز إظهار الفعل وقبحَ كما كان ذلك محالا " ، ومن ذلك ما نقله سيبويه عن يونس بن حبيب ، حيث يقول : " ومن ذلك قول العرب : مَنْ أنت زيدا ، فزعم يونس أنه على قوله : مَنْ أنت تذكر زيدا،ولكنه كثر في كلامهم،واستُعمل واستغنوا عن

---

(١) السابق ج ١/٢٧٥ .

(٢) السابق ج ١/٢٧٧ وينظر : خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ج ٢/٤٠٨ تحقيق/ عبد السلام هارون ، طبعة : الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، واللسان مادة / ح ي ا .

إظهاره" [١] أي تركوه وأهملوه ، وفي هذا الشأن يقول السيوطي : " قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه " [٢]

**رابعا : الاكتفاء " تمام المعنى " :**

وهذا المعنى كان من أكثر استخدامات النحاة لمصطلح الاستغناء وفي ذلك يقول سيبويه :

" ومثل ذلك قول العرب : مَن كذبَ كان شراً له ، يريد : كان الكذب شراً له إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب"[٣]

ومن ذلك أيضا قوله : " أما قول الناس : كان البرُّ قفيزين ، فإنما استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه ، ولأن الدرهم هو الذي يُسعَّر عليه " [٤] ، ومما يؤكد زعمي عن ربط سيبويه بين الاستغناء والاكتفاء : ما ذكره سيبويه عند تعليقه على قول ابن عبيد الأشجعي :

وَعَدْتَ وكان الخلفُ منك سَجِيةً

مواعيدَ عرقوب أخاه بيثرب

كأنه قال : واعدتني مواعيد عرقوب أخاه ، ولكنه ترك "واعدتني" استغناء بما هو فيه من ذكر الخُلف ، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك " [٥] .

---

(١) الكتاب ج ٢٩٢/١ .
(٢) الأشباه ج ٧٨/١ .
(٣) الكتاب ج ٣٩١/٢ .
(٤) السابق ج ٣٩٢/١ .
(٥) السابق ج ٣٩٢/١ .

وأجد كثيرا من النحاة أيضا يقصدون بالاستغناء الاكتفاء ، ومن ذلك على سبيل الأمثلة قول ابن السراج : " الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة إن يستغني عليها بالسكوت تمت بها الفائدة للمخاطب " (١) ، ومن ذلك ما ذكره ابن يعيش بقوله : " الفاعل كالجزء من الفعل ، وإنما كان كذلك لأن الفعل لا يستغني عنه، وقد
يستغني عن المفعول " (٢)

ومن قوله أيضا : " وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره ، وذلك في مثل قولهم : البرُّ الكرَّ بستين ، والسَّمْنُ مَنوان بدرهم " (٣) .

وبعد ، فسوف يطول بي المقام لو رحت أتتبع مفهوم النحاة عن الاستغناء بكل معانيه ، ولكن قصدت التمثيل لا الحصر ، وركزت بطبيعة الحال على كلام سيبويه في كتابه ، ومن خلال ذلك تعرَّفت على مفهوم النحاة لمصطلح الاستغناء أو بعض هذا المفهوم .

**العرب والاستغناء :**

لقد أكد النحاة على أن العرب هم الذين صنعوا ظاهرة الاستغناء ، ولا فضلَ للنحاة فيها سوى الجمع والكشف والتعليق

---

(١) الأصول ج ١/ ٧٥ ، ٧٧ .
(٢) شرح المفصل ج ١/ ١٤ طبعة مكتبة المتنبي القاهرة .
(٣) السابق ج ١/ ٩١ ، ج ٢/ ٩٣ .

والتعليل لشواهدها ، وهذا الكلام أجمع عليه النحاة من لدن سيبويه حتى يومنا هذا ، وهم يقصدون بالفاعل العرب الفصحاء أصحاب اللغة الذين كانت تخرج اللغة منهم بسليقة وسجية كما يفوح الأريج من الزهر ، ويخرج العسل من النحل ، وربما لم يقصد العرب ذلك خاصَّةً أن " المستغنى عنه " من توهم النحاة وتأويلهم ، وربما قصدوا عن ذلك يقول ابن جني : "لا يُنكَر أن يكون في كلامهم – العرب – أصول غير ملفوظ بها، إلا أنها مع ذلك مقدرة، وهذا واسع
في كلامهم " (١) .

ويؤكد النحاة على أن الاستغناء من صنع العرب ، وعن قصد منهم ، " لأنه لا يُستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء في حكم الملفوظ به ، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله " (٢) .

ولكن مادام الاستغناء من صنع العرب وذكاء قريحتهم ، فلابد أن يكون تصرفا منضبطا وليس مرتجلا أو اعتباطيا .

**ضوابط الاستغناء :**

الاستغناء نسبه النحاة للعرب ، فهو من صنعهم ، وجاء النحاة وفسروه ، وكشفوا أسراره بعد أن سبروا أغواره ، وقيدوا

(١) المنصف ج ٣٤٨/١ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – الحلبي – القاهرة ١٣٧٩هـ .
(٢) الخصائص ج ٣٤٣/٢ .

مسائله وشواهده وشوارده ، بل وتوهموا سيَره ، وتصرف العرب خلاله كما توهموا ، وأوَّلوا الكلمة الميتة في عرفهم ، والتي قلت عنها " المستغنى عنه " على الرغم من غيابها عن الاستعمال اللغوي ، ومن المثير للعجب أن النحاة أيضا يضعون ضوابط ظاهرة ليست من صنعهم ، بل من صُنع العرب على حد زعمهم.

والمهم هنا أن أقول : إن في الاستغناء كلمتين إحداهما "مستغنى عنها " وذلك عن طريق تحويلها بالحذف أو الإبدال أو غير ذلك إلى كلمة نُسميها "المستغنى بها" ، وعن ذلك يقول ابن جني : " وذلك أن ترى العرب قد غيَّرت شيئا من كلامها من صورة إلى صورة ، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه لا أن تتخبطه وتتعسفه " [١] أي يشترط في الاستغناء اليسر والسهولة والملاطفة ، كما يشترط أن يتوافق اللفظ "المستغنى به" مع أمثلتهم وصورهم كما كان المحذوف "المستغنى عنه" موافقاً !! ، وعن ذلك يقول ابن جني أيضاً: " يمنع من ذلك أن العرب إذا غيَّرت كلمة من صورة إلى أخرى ، اختارت أن تكون الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم ، وذلك أنك تحتاج إلى أن تنيب شيئا عن شيء ، فأولى أحوال الثاني بالصواب أن يُشابه الأول ، ومن مشابهته له أن يوافق أمثلة القوم ، كما كان المُناب عنه مثالا من مُثلهم أيضا " [٢] .

(١) الخصائص ج ٢/٤٧٠ ، ٤٧٢ .
(٢) السابق ج ٢/٦٦ – ٦٩ .

ويُشترط ألا يكون الاستغناء دون سبب أو دافع أو دون أن يهدف إلى شيء يخدم اللغة ، وإلا كان ضربا من الإفساد اللغوي، والفوضى التي لا تقبلها اللغة العربية ، كما يؤكد النحاة على تعمد العرب إحداثَ هذا الاستغناء، وأدلل على ذلك بما قاله ابن جني [(١)] : " وكان أبو الحسن يذهب إلى أن ما غُيِّر لكثرة استعماله إنما تصوَّرته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لابد من كثرة استعمالها إياه ، فابتدأوا بتغييره ، علما بأنه لابد من كثرته الداعية إلى تغييره ، وهذا في المعنى كقوله :

رأى الأمر يفضي إلى آخر ** فصَيَّرَ آخِرَهُ أوَّلا

ويشترط أن يكون الكلام بعد الاستغناء وقبله جيدا ، ولكن بعده أجود وأبلغ ، وهذا ما عناه سيبويه بقوله " لو حَسُنَ الكلام بالذي لا يستغنى عنه لَحَسُنَ بالذي يُستغنى عنه " [(٢)] أي : إن العرب قد انتقلت بالاستغناء من كلام فصيح إلى كلام أفصح وأبلغ وأجود ، بل أكثر قدرة على إيصال المعنى وتجويده .

وعلى هذا تتلخص ضوابط الاستغناء في النقاط الموجزة التالية :

١ – صنعه العرب الفصحاء دون غيرهم .

٢ – صنعوه باليسر والملاطفة دون التعقيد والصعوبة .

٣ – تصوروه في أذهانهم قبل الاستغناء " كما ذكر ابن جني "

---

(١) السابق ج ٢/٣١ – ٣٣ .

(٢) الكتاب ج ٢/٢٨١ .

٤ – المستغنى بـه والمستغنى عنـه مـن كلامهـم وعلـى مُـثُلهم وصنيعهم .

٥ – المستغني بـه أجـود وأبلـغ ، وعلـى صـيغهم ، وأقـدر فـي إبداع المعنى وتجويده .

## المبحث الثاني

## أسباب الاستغناء

كل ظاهرة لغوية لابد أن يكون لها أسباب أو عوامل تسببت في وجودها ، فلابد لكل مسبَّب من سبب ، وترجع أسباب الاستغناء إلى سببين رئيسين ، يندرج تحتهما كثير من الأسباب الفرعية والأمور الكثيرة والتفصيلات وهما :

أ – طبيعة اللغة العربية .

ب – الرغبة في الاختصار وتجويد الكلام .

وأفصل هذين السببين على النحو التالي :

السبب الأول : طبيعة اللغة العربية :

من المعروف أن اللغة العربية تمتاز بعدة خصائص وسمات خاصة بها ، ولها أيضا طبيعة منفردة من حيث جمعها وتقعيدها.. الخ ومن أهم هذه الخصائص " المرونة والمطاوعة والسعة"[(١)]، حيث تتسم لغتنا بتعدد مفرداتها كما أن هذه المفردات لم تكن واحدة في جميع أنحاء الجزيرة العربية ، لاختلاف القبائل العربية، فمن الطبيعي عند جمع اللغة وتدوينها وتقعيدها أنْ نجد العرب "يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم " [(٢)] ، وذلك لكثرته

---

(١) الصاحبي لابن فارس / ٤١ – ٤٦ ت / السيد أحمد صقر ، الحلبي القاهرة ١٩٧٧م، والمزهر للسيوطي ج ١/٤٠٠ – ٤٠٦ ت / محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي طبعة الحلبي القاهرة ١٣٦١هـ .

(٢) الكتاب ج ١٢١/٣، بتصرف .

أو لوجود ما يغني عنه ، فلا داعي للإسراف في تعدد المفردات.

ومن المعروف أيضا أن بداية اللغة كان منطوقا لا مكتوبا ، ولما دُوِّن القليل من اللغة ، فإن النصوص التي وصلت إلينا – بما فيها القرآن الكريم – كانت مدونة بأسلوب يحتمل الخلاف ؛ لأنها مدونة بحروف غير معجمة فلا تماز الحروف المتشابهة ، لذا وقع الاستغناء ببعض الحروف عن بعض ، فإذا كان هناك بعض الألفاظ غير الواضحة أو الثقيلة استغنوا عنها ببعض الألفاظ ذات الخفة والوضوح والضبط ، وفي الوقت ذاته تؤدي المعنى المراد ، وأحبُّ أن أُؤكد أن الله تعالى تكفل بحفظ كتابه الكريم ، حيث يقول سبحانه وتعالى : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ (١)

ويضاف لما سبق عن طبيعة اللغة العربية اتصافها بالتعدد اللهجي داخل بنيان اللغة تبعا لتعدد قبائل العرب ، فلقد كانت كل قبيلة عربية تتكلم لهجتها الخاصة بها حين يعالج الفرد شئون البيئة اليومية في حدود قبيلته ، ثم تتكلم القبيلة بعد ذلك بلهجتها الخاصة في إطار بيئتها وحدود قبيلتها، وتتكلم باللغة المشتركة وهي – الفصحى – في المحافل والأسواق العامة"(٢) وفي سبيل هذا الانتقال من اللهجة الخاصة إلى اللغة الفصحى يتمُّ

(١) الحجر / ٩ .
(٢) منهج النحاة العرب / تمام حسان / ٤٠ القاهرة ١٩٥٥م .

الاستغناء عن بعض الألفاظ كليا ، أو الاستغناء ببعض الألفاظ عن بعض فيرصدها اللغويون والنحاة في مجال ظاهرة الاستغناء.

ومما لاشك فيه أيضا أن اللغة قد مرت بمراحل تطورية كثيرة، وأن ذلك قد أثر في حياة مفرداتها وبنيتها وتراكيبها ، وأغلب الظن أن كثيرا مما نجده في بطون الكتب القديمة ، وفي ثنايا النصوص شواهد نحوية خارجة عن تلك القواعد التي وضعها النحاة ، ثم التمسوا لها تخريجا ما هو إلا بقايا من اللغة العربية في مراحلها الأولى قبل أن تتضح [١] ، وخلال هذا التاريخ اللغوي للغة العربية تعرَّضت لظواهر لغوية شتى ، كالاستغناء والحذف ، والحمل على المعنى والتضمين .. وغير ذلك ، وقد كان " سبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها ، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها من التركح في أثنائها التصرف في نواحيها ووجودها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئا وتخيلهم ما لا يكاد يَشعر به مَن لم يألف مذاهبهم " [٢]

وأيضا تعرضت اللغة للتصحيف والتحريف ، وهذه الظاهرة قد شغلت العلماء قديما وحديثا لما له من كبير الأثر وعظيم الخطر

---

(١) البحث اللغوي عند العرب د/ أحمد مختار عمر / ٦٤ ط ٦ عالم الكتب القاهرة ١٩٨٨م .

(٢) الخصائص ج ١/ ٢١٥ .

على اللغة والدين والدنيا ، فالتصحيف : " هو قلب الحروف بتغيير إعجامها وذلك بالنسبة إلى اللفظ " ، وأما التحريف : " فهو الخطأ في قراءة الكلمة وروايتها في الصحيفة وتحريف الكلام عن مواضعه وتغييره " (١) ، وهو أيضا " قراءة الشيء بخلاف ما أراده كاتبه ، وعلى غير ما اصطلح على تسميته " (٢) ، والمهم هنا أن نعرف أن التصحيف والتحريف " يُطلقان على رواية الخطأ الناتج عن قراءة الرسم العربي ، ويدلاَّن على مطلق التغيير والتبديل فيما يتعلق بذلك " (٣) .

وقد يحدث التصحيف والتحريف لأسباب كثيرة ، كالخطأ في النقل ، وذلك لأن الرواية قديما كانت تُتناقل مشافهة ، وهذا يجعل الأمر مهما وخطيرا في إحداث التغيير والاستغناء ، وخطورته تكمن في أن طبيعة الإنسان أن يتذكر وينسى ولا يملك كل إنسان شجاعة الاعتراف بالنسيان والرجوع إلى الحق ، ولذلك فمن المتصوَّر أن تكثر التغييراتُ ، وأن تخرج عن نطاقها العادي إلى ما يستحق الالتفات والدرس " (٤) ، وهذا التغيير بلا شك يؤدي إلى الاستغناء ببعض الألفاظ عن بعض ، ولقد بلغ الأمر

---

(١) الصحاح للجوهري مادة: " ص . ح . ف" ،"ح ر ف" تحقيق / أحمد عبد الغفور ، بيروت ١٩٨٤م .

(٢) التنبيه على التصحيف لحمزة الأصفهاني / ٣ تحقيق محمد حسن آل ياسين بغداد ١٣٨٧هـ .

(٣) المظاهر الطارئة على الفصحى لمحمد عيد / ٥٥ طبعة / عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٥م .

(٤) الاستشهاد والاحتجاج باللغة لمحمد عيد / ٤٥ ط عالم الكتب القاهرة ١٩٧٩م .

بالنحاة أيضا أن يصنع قلة" منهم التحريف المتعمَّد أو التصحيف وذلك تأييدا للقواعد ، وبخاصة أنها ترد استشهادًا على ظواهر نحوية تخرج من الاتجاه العام " [1] وذلك لأن المقام الأول عند النحاة هو الحفاظ على قواعدهم نقية مما يشينها ، ويظهرها بمظهر العجز أو القصور ، ونظرا لخروج بعض ألفاظ العرب وتراكيبها عن هيمنة قواعدهم قالوا بالاستغناء ونسبوه للعرب .

ويضاف لما سبق عن طبيعة اللغة من تعدد مفرداتها ولهجاتها ، وتعرُّض بعضها للتحريف والتصحيف : أن هناك أمرًا تصرَّفه اللغويون والنحاة عند جمع اللغة ، وتقعيد القواعد لها ، وهو الخلط بين كل مستويات اللغة ؛ فخلطوا بين اللهجات المختلفة ، وكذلك بين لغة الشعر ولغة النثر ، وكَوَّنوا من كل ذلك مزيجاً – قد يكون غير متجانس – وفي خلال ذلك قد يقع الاستغناء بمستوى لغوي عن غيره ، أو الاستغناء بلفظ في مستوى عن غيره في مستوى آخر !!

كما لا يفوتني أن أذكر أن المستوى الأهم في لغة العرب وبخاصة قبل الإسلام هو الشعر العربي الذي يتصف بنظام لغوي خاص به دون غيره من مستويات الكلام العربي ؛ حيث إن الشاعر محكوم بالنظم والوزن والقافية ، وفي سبيل ذلك والمحافظة عليه قد يرتكب الشاعر خطأ نحويا أو صرفيا ، وعن

(١) السابق / ١٦٩ .

ذلك يقول سيبويه : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام " (١) ، وهو ما يسميه النحاة والعلماء " الضرورة الشعرية"، وذلك لأن " الشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار ، وكثيرا ما تُحرَّف فيه الكلم عن أبنيته ، وتُحال فيه المُثُل عن أوضاع صيغها لأجله " (٢) ، فالشاعر إذا اضطر " جاز له أن ينطق بما يبيحه له القياس وإن لم يَرِدْ به سماع " (٣) .

نعم إن الشعر يباح فيه ما لا يباح في النثر بسبب أن الشاعر محكوم بالوزن ، وأن ذلك قد يجعله مخالفاً لما هو مشهور عند العرب ، حتى إن العرب قالوا عبارتهم المشهورة:" يغفر في الشعر ما لا يغفر في النثر"

وفي لغة الشعر تظهر ظاهرة الاستغناء ببعض الألفاظ عن بعض ، للحفاظ على الوزن والقافية ، ولذلك وجدت سيبويه يقول: " وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ " (٤) ومما سبق يتضح لي أن طبيعة اللغة العربية كانت سببا في ظاهرة الاستغناء ، ورأيت أن هناك أسبابا فرعية تتدرج تحت السبب الرئيس " طبيعة اللغة العربية "

**السبب الثاني : الرغبة في الاختصار وتجويد الكلام :**

---

(١) الكتاب ج ١/٨ .
(٢) الخصائص ج ٣/١٨٨ .
(٣) السابق ج ١/٣٩٧ .
(٤) الكتاب ج ١/٧٤ .

لقد تحدثت عن طبيعة اللغة العربية وعرفت أن هذه الطبيعة كانت سببا مباشرا في حدوث ظاهرة الاستغناء وغيرها من الظواهر اللغوية ، ونظرا لتعدد مفردات اللغة وتعدد لهجاتها ، وأن اللغويين عندما جمعوها خلطوا كل مستويات اللغة شعرا ونثرا ولهجات ، وغير ذلك ، ثم أرادوا أن يضعوا قواعد واحدة ومطردة تطَّرد على كل هذه المستويات ؛ وذلك رغبة منهم في الوصول إلى لغة مطَّردة قوية متماسكة البنيان ، لا يعتريها زيادة أو فضول ، ولا يشوبها عجز أو قصور ، وفي سبيل ذلك أعمل النحاة واللغويون فكرهم فوجدوا أن العرب قد استغنوا ببعض الألفاظ عن بعض رغبة في الاختصار والإيجاز ، ولأن " اللغة هي التعامل بالكلمات – ومهمتها حدوث التفاهم بين الجماعة اللغوية لهذا فإن " الموقف اللغوي إذا فُهم بمجرد ذكر بعض عناصره اللغوية دون البعض الآخر ، جاز الاستغناء عن بعض هذه العناصر من هذا المنطلق" (١)

فالاختصار في الكلام يعني : أنك تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى ، وهو سنة من سنن العربية وخاصية من خصائصها (٢) ، وقد عرَّف العلماء الاختصار بأنه : " وضع

(١) الأصول لابن السرَّاج / ج ٧٤/١ .
(٢) الأشباه ج ١٤/١ ، ولسان العرب مادة : "خ . ص . ر ".

صيغة على وزن يسمح به نظام اللغة لتقوم مقام كلام آخر على سبيل الإيجاز " (١) .

وعن الاختصار يقول السيوطي : " الاختصار هو جُلُّ مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم " (٢) .

لذلك قالوا بالاستغناء الذي يشمل الحرف والضمير والكلمة والجملة الصغرى أيضا ، ومن ذلك استغناؤهم بقولهم " يا " في النداء عن قولهم " أدعو فلانا " ، وكذلك استغناؤهم بقولهم " أين بيتك " في الاستفهام حيث استغنوا بها عن ذكر الأماكن كلها(٣)، وكذلك لرغبتهم في الاختصار والإيجاز قالوا : " كم مالك ؟ " بدلا من قولهم : أعشرة مالك أم عشرون، أم مائة، أم ألف ؟ ، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ،. لأنه غير متناه ، فلما قلت "كم" أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة " (٤) .

وتهدف العرب أيضا من الاستغناء إلى تجويد الكلام ، وبراعته ، والقصد به إلى المعنى المراد والجيد البليغ ، فإذا لم يكن هدف الاستغناء ما سبق لما مالوا إليه ، وإلا كان عملهم عبثا ، واستغناؤهم إفساداً للمعنى ، وهذا لم يحدث ؛ لأن

---

(١) التوهم عند النحاة لعبد الله أحمد جاد الكريم / ٧٤ طبعة مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠١م .
(٢) الأشباه ج ٣٠/١ ــ ٣١ ، والمزهر ج ٣٣/١ .
(٣) الخصائص ج ٨٢/١ .
(٤) السابق نفس الجزء والصفحة .

الاستغناء قام بالدور المنوط به والذي ابتغاه العرب منه، فاختصر فضول الكلام، وحسَّن الكلام وجوَّده ، وزاده براعة وقدرة على الإفصاح عن معناه والإبداع به .

ومما يذكر هنا أن العرب كانت تستغني ببعض الألفاظ عن بعض لأسباب بلاغية منها بإيجاز (١) .

الاستعطاف كما في قول الشاعر :

فيا ربَّ ليلي أنت في كلِّ موطنٍ*وأنت الذي في رحمةِ اللهِ أطمَعُ

والتقدير : " في رحمته أطمع " ، فقد استغنى بلفظ الجلالة الظاهر عن الضمير المتصل .

ومن أسباب الاستغناء التلذذ ، نحو قولك : " اشكر المعلم : فالذي نفعك علم المعلم " ، وقد يكون سبب الاستغناء زيادة الإيضاح ، كقول البحتري :

صنتُ نفسي عما يدنِّسُ نفسي

وترفعت عن جَدَا كلّ جبس

والأصل " عما يدنسها " ، وهذا على اعتبار " ما " الموصولة ، وغير ذلك الكثير من الأسباب البلاغية واللغوية التي جعلت العرب يعمدون إلى الاستغناء ببعض الأشياء عن بعض .

ومما سبق يتضح لي أن طبيعة اللغة العربية ، ورغبة العرب في الإيجاز والاختصار، وتجويد الكلام ، وتحسين المعنى

(١) النحو الوافي لعباس حسن ج ٣٧٧/١ ط ٦ / دار المعارف القاهرة .

وبلاغته، من أهم الأسباب التي دفعت العرب إلى الاستغناء ببعض الألفاظ عن بعض ، فإنهم " يعبرون عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الإيجاز والاستحسان " (١)

والمهم في الاستغناء هو تمام الفائدة وأمن اللبس " فإذا أُمِنَ اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موضع بعض " (٢) .

(١) الأشباه ج ٥٢/١ .
(٢) الخصائص ج ٣٣١/٣ .

## المبحث الثالث

## الاستغناء وأصول النحو

**تمهيد :**

أصول النحو : هي مبادئ وتطبيقات قديمة قِدم علم النحو ، لأن الرفض والقبول والترجيح ، وما إلى ذلك كله يرجع إلى أصول، إن لم تكن مكتوبة فهي معلومة مقررة يرجع إليها النحاة، وقد ذكر النحاة معظمها في ثنايا دراستهم لمسائل لغوية كثيرة ، وتتلخص هذه الأصول فيما يأتي : السماع ، والقياس ، والاستحسان ، والإجماع ، واستصحاب الحال ، وإليك بيان ذلك:

**أولا : الاستغناء والسماع :**

**السماع** : هو الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة [١] .

وهذا يعني أن السماع يشمل كل ما ثبت عن العرب من كلام مَنْ يُوثق بفصاحتهم ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر [٢].

(١) الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري / ٤٥ تحقيق / سعيد الأفغاني ، طبعة الجامعة السورية دمشق ١٩٥٦م .
(٢) الاقتراح للسيوطي / ١٧ ، دار المعارف النظامية طبعة حيدر آباد .

ويخرج عن السماع ما جاء شاذا ، ككلام غير العرب ، أو كلام المولدين وغيرهم ، ولقد أجمع النحاة والعلماء على الأخذ بالسماع عن العرب، لأن النحو مبني أولا على السماع عن العرب، فالقواعد النحوية أُخذت من كلام العرب قبل نشأة النحو واستقرار قواعده بهدف حماية كلام العرب بعد نشأة النحو إلى يومنا هذا وإلى ما يشاء الله .

وإذا نظرنا في تعريف ظاهرة الاستغناء وأسبابها وأبوابها نجد أن مرجع كل ذلك إلى العرب الفصحاء ، فقد نسب النحاة الاستغناء ومفرداته وأبوابه إلى العرب ، وعن ذلك يقول سيبويه : " ولكنهم حذفوا "ذا" لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بهذا" (١) ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثن ، وباثنين عن واحدين " (٢) ، وعن ذلك يقول ابن الأنباري : " لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض " (٣) ، وما ذكره السيوطي عن نسبة الاستغناء للعرب قوله : " إنهم استغنوا بياء وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه " (٤)

ونافلة القول : إن كل النحاة يذهبون إلى أن العرب هم الذين استغنوا ببعض الألفاظ عن بعض ، لأسباب ذكرتها عند الحديث عن أسباب الاستغناء .

---

(١) الكتاب ج ٢٩٥/١ .
(٢) الخصائص ج ٢٧١/١ .
(٣) الإنصاف ج ٩٥/١ .
(٤) الأشباه ج ٥٣/١ .

والراجح أن الكلمات التي استغنى بها العرب عن غيرها من فصيحهم ، يجب قبوله وعدم رفضه ؛ لأنهم هم الذين ارتضوه ، ولأن النحو ما هو إلا قواعد مستنبطة من كلامهم ، ولقد ورد عن النبي الكريم ﷺ قوله : " رحم الله امرأ أصلح من لسانه " (١)، ولذلك كان الاستغناء رغبة في اليسر والإيجاز ، وعن ذلك يقول ابن جني : " إن [ مقول ، مبيع ] أصلهما [ مَقْوُول ، مَبْيُوع ] ، تصورت حالا لا يمكنك النطق بها ، فاضطررت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين " (٢) .

فعند الخليل وسيبويه ، نحذف واو مفعول ، وعند الكوفيين نحذف واو الكلمة ، والحق أن العرب نطقت على سجيتها ، فقالت "مقول ومبيع " ، ثم جاء النحاة ليعللوا ويوضحوا بعض الأمور .

والاستغناء يُعد وسيلة من وسائل تنقية اللغة من الألفاظ الصعبة الثقيلة ، ورغبة في راحة الألسنة ، وذلك " أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره أثبت في نفوسهم منه ، سعة في التفسح ، وإرخاءً للتنفس ، وشحًّا على ما جَشموه فتواضعوه ، أن يتكارهوه ، فيبلغوه وَيَطَّرحوه ، فاعرف ذلك مذهبا لهم ، ولا تطعن عليهم متى ورد عنهم شيء منه " (٣) .

---

(١) الخصائص ج ٢٤٦/٣ .
(٢) الخصائص ج ٤٩٣/٢ .
(٣) السابق ج ٣١٩/٣ .

ونفهم من ذلك أن ما ورد عن العرب من الاستغناء ببعض الألفاظ عن بعض يجب الأخذ به ، وعلى ذلك تدخل كل الأبواب والشواهد التي قيلت في السماع عن العرب .

**ثانيا : الاستغناء والقياس :**

القياس في عرف الأصوليين هو : " تقدير الفرع بحكم الأصل"، وقيل هو : حمل فرع على أصل بعلة جامعة ، وهو : "إجراء حكم الأصل على الفرع "، وقيل : إلحاق الفرع بالأصل لعلة "بجامع "[(١)] وكل ذلك حدود متقاربة ، ومن المهم أن نعرف أن النحاة هم الذين أجروا عملية القياس وليس العرب ، لأن "عملية القياس إنما يقوم بها أولئك الذين كرَّسوا حياتهم لخدمة العربية ، أما أصحاب اللغة – العرب – الذين يُحتج بكلامهم فلا يكادون يلجأون إلى القياس في حياتهم " [(٢)]

وقد استخدم النحاة القياس واعتمدوا عليه منذ زمن بعيد في إطراد قواعدهم حتى قيل : إن النحو " هو العلم المستنبط من استقراء مقاييس العرب " [(٣)] ؛ فالنحو كله قياس ، ومن يُنكر القياس فقد أنكر النحو .

وأما علاقة الاستغناء بالقياس فتكمن في أن النحاة عندما تعرضوا للسماع استنبطوا قواعد ، وجعلوها مقياساً يقيسون عليه

---

(١) الاقتراح / ٤٥ .

(٢) نزهة الألباء طبقات الأدباء لابن الأنباري / ٢٢ ت / إبراهيم السامرائي ، ط ٢ ، مكتبة الأندلس بغداد ١٩٧٠ م .

(٣) الاقتراح / ٤٥ .

كل ما ورد عن العرب ، ولكنهم وجدوا بعض المسموعات قالها النحاة ولم تتوافق مع قواعدهم ، لقلة هذه المسموعات ، أو لعجز قواعد النحاة عن إدراجها وشمولها ، ونراهم تارة يقصرون الكلمات التي استغنى بها العرب عن غيرهم على السماع ، وتارة أخرى يسمحون بالقياس عليها ، وفي أحيان نجدهم يصفونها بالشذوذ أو الندرة ، ومن المعروف أن الكلام في الإطراد والشذوذ على أربعة أضرب [١]

أ – مطرد في القياس والاستعمال : وهو معظم اللغة العربية .

ب – مطرد في القياس شاذ في الاستعمال : ومن ذلك "الماضي من "يَذَرُ " و "يَدعُ " فعلى قياس النحاة لابد له من ماض ، ولكن نجده غير موجود في الاستعمال ، ومنه قولهم مكان " باقل" والقياس " مُبْقل " ويدخل معناها بعض أبواب الاستغناء .

جـ - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس بنحو قولهم "استحوذ ، واستنوق الجمل ، ويدخل معنا هنا معظم ما ورد في ظاهرة الاستغناء .

د – الشاذ في القياس والاستعمال نحو قولهم " مصوون ، مقوود مبيوع " فهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه"[٢]

(١) الخصائص ج ١٨٧/١ ، والأشباه ج ٢٦٠/١ .
(٢) الأشباه ج ٢٦٠/١ .

ومن القواعد المقررة لدى النحاة هو " إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره " [١] ، لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم .

وعلى الرغم مما سبق نجد أن النحاة يذهبون إلى الحكم على اقتصار بعض الكلمات العربية الفصيحة على السماع ، ومن ذلك قولهم " أشياء " قد شذت فجاءت مكسرة ، وذلك يحفظ ولا يقاس عليه [٢] ، ومن ذلك قولهم " فإن قياسه وبابه أن يقال : ودع يدع ، إذًا لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضي ، ولكنهم لم يستعملوا "ودع" استغنى عنها "بترك" .. وهذه أشياء تحفظ " [٣] ، وكذلك قولهم عن "قسي" و "ما أطيبه" ، وغير ذلك "ومثله موقوف على السماع ، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس"[٤]

وأجد النحاة أحيانا يقولون بالقياس في بعض الكلمات المستغنى بها عن غيرها ، ومن ذلك قولهم عن الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة : " يقع ذلك في أبنية الثلاثي ، لخفة لفظه وكثرة دوره .. وأقيس ذلك أن يستغني بجمع الكثرة عن القلة ؛ لأن القليل داخل في الكثير ، وقد أجمع النحاة في الاستغناء

(١) الخصائص ج ١١٧/١بتصرف .
(٢) الخصائص ج ٨٨/٢ ، والأشباه ج ٧٧/١ وشرح المفصل ج ٦٧/٥ .
(٣) الأصول لابن السّراج ج ٥٧/١ .
(٤) ينظر:الخصائص ج ٨٨/٢ .

وغيره على أنه " إذا أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض " (١)

ولا يفوتني أن أؤكد أن النحاة قد عللوا الاستغناء ، فتارة يقولون للكثرة استغنى عن كذا ، أو للخفة والاختصار حذف كذا واستغنوا عنه بكذا ، وغير ذلك .

والحق أن العرب نطقوا على سجيتهم ، وجاء النحاة واستنبطوا القواعد والأحكام واستخرجوا العلل ، وعن ذلك يقول الخليل : " إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت في عقولهم علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللت أنا بما عندي أنه على لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل ، فإن منحت بغير علة لما عللته من النحو هي أليق بما ذكرته بالمعلومات فليأت بها " (٢)

وعن هذه العلل يقول ابن جني : " اعلم أن علل النحويين، وأعني بذلك حُذَّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين ، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس " (٣) ،

---

(١) السابق ج ٣٣١/٣ .
(٢) الاقتراح / ٦٨ .
(٣) الخصائص ج ٤٨/١ ، ٤٩ .

ويرى ابن جني صحة علل النحاة ، " لبرائتها من العيوب وقربها من الإفهام وبعدها عن الغموض والإبهام " (١)

وخلاصة القول هنا : أن الاستغناء نشأ على يد العرب ، وبألسنتهم ، وكشفه النحاة بأقيستهم وعللهم ، ومنه ما اقتصروه على السماع ، ومنه أيضا ما يمكن القياس عليه .

**ثالثا : الاستغناء والإجماع :**

المقصود بالإجماع هو الاتفاق ، وله في عُرف النحاة نوعان:

أولهما : إجماع العرب : وهو أن تجمع العرب على أمر وتنطق به، وعنه يقول السيوطي : " إجماع العرب أيضا حجة ، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه ، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه " (٢) ، وعلى ذلك أجد معظم شواهد الاستغناء التي قرأتها تقع في نطاق هذا النوع من الإجماع ، فإجماعهم على أن "يا" قد نابت مناب "أدعو" ونابت "هل" مناب " استفهم" وغير ذلك .

ثانيهما : إجماع نحاة البلدين : وهم نحاة البصرة والكوفة وهو أيضا حجة إذا لم يخالف السماع ، ومن البدهي ألا يخالف القياس الذي صنعه النحاة أيضا (٣) ، ومن ذلك إجماعهم على أن "أشياء" يحفظ ولا يقاس عليه .

---

(١) السابق ج ٢٤٩/١ وانظر مدرسة البصرة النحوية ، لعبد الرحمن السيد / ٢١٠ رسالة ماجستير ، دار العلوم ، القاهرة ١٩٦٤م .

(٢) الاقتراح / ٨٩ ـ ٩٠ .

(٣) الخصائص ج ١٩٨/١ ، الاقتراح / ٨٨ .

رابعا : الاستغناء والاستحسان :

الاستحسان عند النحاة والأصوليين هو:ترك قياس الأصول لدليل[١] أو هو : " الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع والتصرف دون علة قوية"[٢] وللاستحسان نوعان هما[٣]:

أولهما : استحسان العرب : وهو كل ما استحسن العرب ونطقوا به لغتهم ، كي تتطور وتؤدي الفائدة من النطق والكتابة بها ، ويجب الأخذ بما استحسنه العرب لأنه " ينبغي أن تعلم أن الذي نستحسنه نحن في زماننا هذا هو الذي كان عند العرب مستحسنا، والذي نستقبحه هو الذي كان عندهم مستقبحا " [٤] ، ويمكن أن يلجأ العرب للاستحسان إلى " استحسان المشاكلة ، أو المناسبة اللفظية ، أو الجوار ، أو نحو ذلك وتفضيله على الاستصحاب " [٥] ، ومن ذلك ما ذكره ابن جني حيث قال: " إنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره أثبت في نفوسهم منه ، سعة في التفسح ، وإرخاءً للتنفس وشحًّا على ماجشموه فتواضعوه أن يتكارهوه ، فيغلوه ويطرحوه ، فاعرف ذلك مذهبا لهم " [٦] ، ومنه أن العرب قد استغنت بقولها " إلا " عن أستثنى ، وهي فعل

---

(١) الاقتراح / ٩١ .

(٢) الاتساع في الدراسات النحوية لأحمد عطية المحمودي / ٩٧ رسالة ماجستير ، دار العلوم ، القاهرة ١٩٧٧م .

(٣) الكتاب ج ٦٩/٢ ، ١٢٤ ، ج ٥٤٩/٣ .

(٤) المثل السائر لابن الأثير ج ١٧١/١ ، نهضة مصر – القاهرة .

(٥) الأصول لتمام حسان / ٢٠٤ ، ٢٠٥ بتصرف طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٢م .

(٦) الخصائص ج ٣٣١/٣ .

وفاعل ، ونابت الواو عن الفعل "اعطف" ، واستغنوا بقولهم "هل" عن استفهم ، و "بما" عن "أنفى" ، واستغنوا بقولهم "يا" عن الفعل "أدعو أو أُنادي" ، " فتلك الأفعال النائبة عنها هذه الحروف هي الناصبة في الأصل فلما انصرفت عنها إلى الحروف طلبا للإيجاز ، ورغبة عن الإكثار ، أسقطت عمل تلك الأفعال ، ليتم لك ما انتحيته من الاختصار " (١) .

والعرب هم الذين استحسنوا "ترك" وتركوا "ودع" ، واستحسنوا جمع القلة وتركوا جمعِ الكثرة والعكس ، ومن المؤكد أن الاستغناء كله قائم على الاستحسان لدى العرب الفصحاء ؛ لذا وجب الأخذ به ، لأن العرب كثيرا ما عبروا "عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الإيجاز والاستحسان " (٢)

ثانيهما : استحسان النحاة :

وأما النوع الثاني من الاستحسان فهو : استحسان النحاة ، وهو ما استحسنه النحاة وارتضوه ، وذلك بعد عرضه على الأصول النحوية السابقة ، كالسماع ، والقياس ، والإجماع ، وهذا النوع موجود أيضا في أبواب الاستغناء .

وصفوة القول : إن الاستغناء ظاهرة سماعية لدى العرب ، اكتشفها النحاة خلا ل طردهم للقواعد ، وخلال القياس ، فترددت هذه الظاهرة بين السماع والقياس ، ومعظم شواهدها مقصورة

(١) الخصائص ج ٢٧٦/٢ .
(٢) الأشباه ج ٥٢/١ .

على السماع ، والقليل منها يُقاس عليه ، وقد أجمع النحاة والعرب من قبل عليه ، وكان السبب الرئيس في هذه الظاهرة هو الاستحسان ، للإيجاز والاختصار وتجويد المعنى .

## المبحث الرابع

## علاقة الاستغناء بالمصطلحات الأخرى

### أولا : الاستغناء والحمل على المعنى :

**الحمل على المعنى :**

هو " أن يُعطى الشيء حُكْمَ ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما " (١) ، أو هو "حمل لفظ على معنى لفظ آخر ، أو تركيب على معنى تركيب آخر ؛ لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي ، فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية ، تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين ويُؤمَنُ معها اللبس " (٢) .

فمن الواضح أن الحمل على المعنى يتم بين لفظين بينهما تشابه فنحمل معنى الثاني – مثلا – على الأول ، وذلك لوجود قرينة ؛ وذلك " لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه"(٣)، ويلاحظ أيضا أن كلا اللفظين موجود في الاستعمال اللغوي ، وذلك لأن "حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله " (٤)

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ج ٦٧٤/٢ ت / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .

(٢) الحمل على المعنى لأشرف مبروك / ٦ ، رسالة ماجستير ، دار العلوم ، القاهرة ١٩٨٩م .

(٣) الإنصاف ج ١٦٦/١ .

(٤) السابق ج ١٤٢/١ .

ويتشابه الاستغناء مع الحمل على المعنى في مظاهر كثيرة منها : قيام الاستغناء على لفظين أحدهما " مستغنى به " والآخر " مستغنى عنه " ، كما يتشابهان في وجود قرينة تدل على الحمل أو الاستغناء ، كما يجب أمن اللبس في كليهما ، ولكن الاستغناء يختلف عن الحمل في أن الأول يستبدل اللفظ الثاني باللفظ الأول، أي يحكم على " المستغنى به " بالوجود اللغوي ، أما اللفظ أو التركيب الآخر "المستغنى عنه" يُترك ويهمل من الاستعمال اللغوي، أي يتركونه لغياهب النسيان ، أو القول بندرته وشذوذه في الاستعمال أو السماع .

أمَّا الحمل على المعنى فكلا اللفظين فيه موجودان في الاستعمال اللغوي .

ويتفق الاستغناء والحمل على المعنى في الهدف المشترك ، وهو جلاء المعنى وتجويده ووضوحه ؛ لأن العرب " كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى ، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها ، وأفخم قدرا في نفوسها [1] ، فكان العرب يحملون على المعنى أو يستغنون عن بعض الألفاظ ببعض ؛ لهدف الوصول إلى سلامة التركيب وتجويد المعنى ، وذلك لأن " كل جملة صحيحة نحويا تُعدُّ جملة

(١) الخصائص ج ٢٣٧/١ .

مستقيمة ، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن والكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط " (١)

وكي يتضح الأمر أسوق هذا المثال الذي يقول فيه سيبويه حين حُمِلت " إلاَّ " على معنى " لكن " لا لشيء إلا لصحة المعنى، وكان ذلك في باب ترجم له بقوله : " هذا باب يُختار فيه النصب ، لأن الآخر ليس من النوع الأول " حيث يقول : "وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك : ما فيها أحد" إلا حمارًا ، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى "ولكِنَّ "(٢) ، وفي الاستغناء استغنى العرب بقولهم " إلا " عن الفعل "أدعو أو أنادي" (٣) .

ومن الأمثلة أيضا ، ما جاء في لسان العرب : " قال أبو بكر ابن السيرافي : إنما الكلُّ عبارة عن أجزاء الشيء فكما جاز أن يضاف الجزء إلى الجملة جاز أن تضاف الأجزاء كلها إليها فأما قوله تعالى ﴿ **وكُلّ" أتَوه داخرين (٤)* كلّ" له قانتون** ﴾ فمحمول على المعنى دون اللفظ ، وكأنه إنما حمل عليه هنا ، لأن كُلا فيه غير مضافة فلما لم تُضف إلى جماعة عُوِّض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر ألا ترى أنه لو قال له قانت لم يكن فيه لفظ الجمع البتَّة؟ ولما قال سبحانه ﴿ **وكلهم آتيه يوم القيامة**

---

(١) النحو والدلالة د/ محمد حماسة عبد اللطيف / ٦٣ طبعة القاهرة ١٩٨٣م .
(٢) الكتاب ج ٣١٩/٢ .
(٣) السابق ج ٣١٩/٢ .
(٤) جزء من آية سورة النمل / ٨٧ .

فردا ﴾ [١] فجاء بلفظ الجماعة مضافا فيها استغنى عن ذكر الجماعة في الخبر " [٢]

ومن الأمثلة أيضا في اللسان قوله : " يُزْهَمَ يُجْعَل فيهما الزَّهَم أراد كل جُمَاليَّة فحمل على لفظ كُل وذكَّر ، وقيل : الأصل في هذا تشبيه الناقة بالجمل فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابه حتى عادوا فشَبَّهوا الجمل بالناقة في ذلك وهذا كقول ذي الرمة :

ورَمْلٍ كأوْراك النساء قطعته ⁂ إذا أظلمته المُظلِمات الحنادسُ[٣]

وهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره كثيرة، والعرب تفعل هذا كثيرا ، أعني أنها إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعَمَّت به وجه الحال بينهما " [٤] .

فالمعنى الجيد هو هدف الاستغناء والحمل وغير ذلك من الوسائل اللغوية ، لذلك يقول ابن جني " رأيت غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً له مشيداً به ، وأنه إنما جئ به له ومن أجله ، وأما غير هذه من الحمل على المعنى ، وترك اللفظ، كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه ، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه ، وحذف الحروف والأجزاء

---

(١) سورة مريم / ٩٥ .
(٢) اللسان مادة / ك . ل . ل .
(٣) الحندس: بكسر الحاء والدال الليل الشديد الظلمة، المصباح مادة: "ح- د- س"
(٤) اللسان مادة : ج . م . ل .

التَّوامّ، والجُمل وغير ذلك حملا عليه وتصوّرا له ، وغير ذلك مما يطول ذكره ويُمَلُّ أيسره فأمر مستقِرّ ومذهب غير مستنكر " (١)

ويتشابه الاستغناء مع الحمل على المعنى في كثرته عند العرب ، فهو من صنعهم ؛ كي يهذّبوا لغتهم ، فعن الاستغناء يقول السيوطي في الأشباه : " هو باب واسع ، فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ .. " (٢)

وكذلك نجد الحمل على المعنى كثيرا جدا ، لذلك يقول عنه ابن الأنباري : " هو أكثر من أن يُحصى .. " (٣) ، ويضاف لما سبق أن الإستغناء يحتاج في بعض أحيانه إلى الحمل على المعنى ، وذلك عند إبدال أو إحلال لفظ أو تركيب محل آخر ، وذلك للاستغناء به عن الأخير .

**ثانيا : الاستغناء والتضمين :**

التضمين من الظواهر اللُّغوية المهمة والبارزة في الدرس اللُّغوي بعامة والدرس النحوي بخاصة ، وهو من مظاهر اتساع اللغة العربية ومرونتها وحسن تصرفها ، وهناك علاقة ارتباط وتشابه بين الاستغناء والتضمين ؛ لذا آثرت الحديث هنا عن التضمين ، لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بينهما .

**التضمين في اللغة :**

---

(١) الخصائص ج ٢٣٧/١ .
(٢) الأشباه والنظائر ج ٧٦/١ .
(٣) الإنصاف ج ٧٧٧/٢ .

هو جعل الشيء في باطن شيء آخر ، وإيداعه إيَّاه ، يقال : ضمَّن فلان ماله خزانته ، فتضمنته هي ، والخزانة مُضمَّن فيها ، وهي أيضا متضمّنة ، والمال مُتضمَّن .. " (١)

**التضمين في الاصطلاح :**

للتضمين مجموعة من التعريفات أهمها : " أن يؤدي [ أو يتوسع ] في استعمال لفظ توسعا يجعله مؤديا معنى لفظ آخر مناسب له ، فيعطى الأول حكم الثاني في التعدي واللزوم " (٢) ، وهو عند بعضهم " إشراب لفظ معنى لفظ آخر ، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي معنى الكلمتين " (٣) ، وعنه يقول السيوطي نقلاً عن الزمخشري : " إن الغرض من التضمين إعطاءُ مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى واحد " (٤)

وعن كيفية وقوع التضمين يحدثنا ابن جني ، حيث يقول : "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ، إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ ﴾ (٥) ، وأنت لا تقول

(١) اللسان مادة : ض . م . ن والمصباح المنير للفيومي مادة : ض . م . ن .
(٢) الخصائص ج ٣٠٨/٢ ، ٤٣٥ .
(٣) مغني اللبيب ج ٧٩١/٢ .وانظر : حاشية الصبان ج ٩٥/٢ .
(٤) الأشباه ج ١٣/١ .
(٥) البقرة / من الآية ١٨٧ .

رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تُعَدِّى أفضيت بإلى، كقولك : أفضيت إلى المرأة، جئت بـ "إلى" مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه " (١) ، وعن ذلك يقول ابن الأنباري : " لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه " (٢).

وقد امتدح ابن جني التضمين قائلا : " وهذا من أسد وأدمث مذاهب العربية ، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام ، فأخذه إليه ، ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه " (٣) .

فمن المؤكد أن التضمين جاء لتحسين المعنى والعناية به ؛ لأن التضمين في الدرس النحوي ما هو إلا دراسة في المعنى ، ويؤدي فيه المعنى دوراً بارزا ، لأن الاعتماد على اللفظ المنطوق فحسب لا يكفي في تفسير الأسلوب ، لأن " فيه كسراً لقانون اللغة ، فقد يتعدى اللازم أو يلزم المتعدى ، ولكن الذي يفسر كل هذه العلاقات النحوية هو النظر إلى المعنى ، فوضوح المعنى هو الذي أباح ذلك " (٤) .

ومما سبق يتضح لنا أن هناك أكثر من وجه يتشابه فيه الاستغناء مع التضمين ومن ذلك ما يلي :

التضمين يكون بين لفظين يحمل الأول فيهما خصائص اللفظ الثاني ويحل محله ، ولكن " حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله " كما يرى ابن الأنباري (٥) ، والاستغناء نجده أيضا يقع بين لفظين أو جملتين ، فكما عندنا في التضمين [ متضمَّن ومتضمّن ]

---

(١) الخصائص ج ٣٠٨/٢ .
(٢) الإنصاف ج ١٦٦/١ .
(٣) المحتسب لابن جني ج ٥٢/١ ت / علي النجدي ناصف وآخرين ، طبعة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ .
(٤) الاتساع في الدراسات النحوية / ٥٠ .
(٥) الإنصاف ج ١٤٢/١ .

نجد في الاستغناء " مستغنى به ومستغنى عنه " ، والفرق بين التضمين : أن الاستغناء نجد فيه "المستغنى عنه " متروكا ولا يظهر في التركيب أو الاستعمال اللغوي سماعا أو قياساً إلا نادرا ، أما في التضمين فنجد " المتضمَّن " وهو اللفظ الثاني موجودا وله خصائصه ، فلا تسلب منه ، بل تعار إلى اللفظ الأول وهو المتضمّن الذي له خصائصه أيضا ويزاد عليها من خصائص اللفظ الثاني في سياق أو تركيب أو أكثر ، وعلى ذلك فاللفظان موجودان ويقومان بدورهما في اللغة والاستعمال ، وعن ترك وإهمال "المستغنى عنه" يقول سيبويه : " إنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يصير ساقطا ، أو حتى لا يدخلوه في كلامهم " (١) .

ويتشابه التضمين مع الاستغناء في أن كليهما من صنع العرب ، وكذلك كثرتهما في كلام العرب فعن كثرة التضمين يقول ابن جني : " ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا يحاط به ، ولعله لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما ، وقد عرفت طريقه ، فإذا مر بك شيئ منه فتقبله وأنس به ، فإنه فصل من العربية لطيف حَسَنٌ يدعو إلى الأنس بها والتفاهة فيها " (٢)

والاستغناء أيضا كثير ومن صنع العرب كما عزاه النحاة ، وفي ذلك الشأن يقول سيبويه : " إنهم يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم " (٣) ، ويقول عنه السيوطي : " هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ... " (٤)

ويتشابه الاستغناء مع التضمين في أن كليهما لابد من توافر شروط لوقوعهما . منها : تحقق المناسبة بين اللفظين ، أمنُ اللبس وجود قرينة ،

---

(١) الكتاب ج ١٢١/٣ ، ٤٨٩ .
(٢) الخصائص ج ٣١٠/٢ .
(٣) الكتاب ج ١٢١/٣ .
(٤) الأشباه والنظائر ج ٧٦/١ .

مشابهة أصول العربية ، وعن ذلك يقول ابن جني : " العرب إذا غيَّرت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم " (١) .

ويتشابهان أيضا في أهدافهما من حيث تجويد المعنى أو الإشارات البلاغية ، والميل إلى الإيجاز والاختصار .. الخ

وكل هذا التشابه لم يجعلني أغفل عن سمات كل واحد منهما ودقائقه ، لذلك وجدت تشابها كبيرا بين التضمين والاستغناء ، وهذا لا يعني تطابقهما وترادفهما ، وإلا لما قال النحاة المصطلحين ، وما أراه أن لكل منهما سماته وأبوابه وميدانه .

(١) الخصائص ج ٢/٦٦ .

## المبحث الخامس

## ظاهرة الاستغناء في لسان العرب

بعد هذه الجولة الموجزة من الدراسة النظرية لظاهرة الاستغناء في الدرس اللغوي ، أحاول في هذا المبحث جمع هذه الظاهرة من معجم لسان العرب، مبوّبا لها حسبما ورد من أمثلة لها في المعجم، ومُعرِّفا لكل باب من أبوابها كما ورد في كتب اللغة .

**الاستغناء في باب جمع التكسير :**

**جمع التكسير :**

هو ما تغيرت فيه صورة الواحد ، إما بزيادة كصِنْو وصِنْوان، أو بنقص كتُخَمَة وَتُخَم ، أو بتبديل شَكْلٍ كأسَد وَأُسْد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرِجَال ، أو بنقص وتبديل شكل كرُسُل ، أو بهن كغِلمان. (١) .

وله سبعة وعشرون بناء : منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهي أفْعُلٌ كأكْلُبٍ ، وأفْعَال"كأحْمَالٍ، وأفْعِلَة" كأحْمِرَة ، وَفِعْلَة" كصِبْيَةٍ ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة (٢) .

وتكثر ظاهرة الاستغناء في جموع التكسير ، ومن ذلك الاستغناء بصيغ جمع القلة عن جمع الكثرة ، ومن الأمثلة على

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ج ٣٠٧/٤ ت / محمد محي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية بيروت – لبنان .

(٢) أوضح المسالك ج ٣٠٧/٤ .

ذلك في معجم لسان العرب ما يلي : رجْلُ وأرجُل جاء في اللسان: " والرِّجْلُ : قدم الإنسان وغيره ، والجمع أرْجُل ، قال سيبويه : لا نعلمه كُسِّر على غير ذلك ، قال ابن جني : استغنوا فيه بجمع القلة عن جمع الكثرة " (١) .

يَدْ وأيْدٍ جاء في اللسان : " اليَدُ : الكَفُّ والجمع أيْدٍ على ما يغلب في جمع فَعْل في أدنى العدد " (٢)

عُنق وأعناق جاء في اللسان : " العُنْقُ والعُنُقُ : وصلة ما بين الرأس والجسد ، قال سيبويه : عُنُق مخفف من عُنُق ، والجمع فيهما أعناق ، لم يجاوزا هذا البناء " (٣)

فؤاد وأفئدة جاء في اللسان " الفؤاد : القلب والجمع أفئدة قال سيبويه : ولا نعلمه كُسِّر على غير ذلك " (٤)

رسن وأرْسان جاء في اللسان : " الرَّسَنُ : الحبل والجمع أرْسان" ، وفي المثل : مَرَّ الصعاليكُ بأرْسان الخيل ، قال سيبويه: لم يكسَّر على غير أفعال " (٥) .

شسع وشُسُوع جاء في اللسان : " شِسْعُ النعل : قِبالُها الذي يُشَدّ إلى زمامها ، والجمع شُسوع" ، لا يكسَّر إلا على هذا البناء"(٦) وهذا البناء يشترك فيه الأقل والأكثر ، فاستغنوا به عن

---

(١) اللسان مادة : ر . ج . ل .
(٢) السابق مادة : ي . د . ي .
(٣) السابق مادة : ع . ن . ق .
(٤) اللسان مادة : ف . أ . د .
(٥) اللسان مادة : ر . س . ن .
(٦) السابق / ش . س . ع .

أشساع ولم ترد في كلامهم .

يوم وأيام جاء في اللسان : " اليوم : معروف مقداره من طلوع الشمس إلى غروبها ، والجمع أيام ، لا يُكسَّر إلا على ذلك، وأصله أَيْوام فأُدغم ولم يستعملوا فيه جمع الكثرة " (١) .

ذراع" وأذْرُع جاء في اللسان : " الذِّراعُ : ما بين طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى ، أُنثى وقد تذكَّر والجمع أذْرُع . قال سيبويه : كسّروه على هذا البناء حين كان مؤنثا يعني أن فَعالا وفِعالا وفَعِيلا من المؤنث حُكمه أن يُكسَّر على أفعل، ولم يُكسّروا ذراعا على غير أفْعُل " (٢)

ورك وأوراك جاء في اللسان : " الوَرِكُ : ما فوق الفخذ كالكتف فوق العضد أُنثى ، ويخفف مثل فَخِذ وفَخْذ ، والجمع أوْراك ، لا يكسَّر على غير ذلك ، استغنوا ببناء أدنى العدد ، قال ذو الرمة :

ورَمْل كأوْراك العَذارى قَطعْتُه إذا ألْبَسَتْهُ المُظلِماتُ الحَنادِسُ (٣)

ومما سبق يظهر بوضوح أن العرب قد استغنوا بجموع القلة عن الكثرة ، وهذه نُصوص من كتب اللغة تؤكد صحة هذا الزعم.

---

(١) السابق مادة : ي . و . م .
(٢) اللسان مادة : ذ . ر . ع .
(٣) اللسان مادة : و . ر . ك .

يقول سيبويه : " وربما جاءت الأفعال يستغنى بها أن يُكسَّر الاسم على البناء الذي هو الأكثر العدد ، فيعني به ما يعني بذلك

البناء من العدد نحو قتب وأقتاب ، ورَسَن" وأرْسان "

وقال في موضع آخر : " ورجْل" وأرْجُل" إلا أنهم لم يجاوزا الأفْعل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف " (١)

ويقول المبرد : " كما أنه إذا كان مجموعا على بعض أبنية العدد ، ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ، وذلك نحو قولك : يد وأيد ورجْل وأرجُل فهذا من باب أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره ، فالكثير من العدد يلقب أيضا بهذا ؛ لأنه لا جمع له إلا ذلك" (٢)

ومقتضى هذا أن من الجائز للمتحدث باللسان الفصيح أن يتحدث عن الجموع السابقة وهي من صيغ القلة في حالة الكثرة ؛ إذ لم يستعمل لها جموع كثرة ، اكتفاء بصيغ القلة ، فأقول ثلاثة أفئدة تعني القلة كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾(٣)، مراداً بها الكثرة بلا ريب ، كما استخدمت أيدٍ وأرجل للقلة جاءت في القرآن الكريم للكثرة فقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا

(١) الكتاب ج ١٧٧/٢ ، ١٨٠ .
(٢) المقتضب ج ١٦٠/٢ .
(٣) سورة إبراهيم من الآية ٤٣ .

قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ ﴾ (١)

كما يحدث الاستغناء بصيغ الكثرة عن صيغ القلة ومن أمثلة ذلك في معجم لسان العرب ما يلي :

والجدر لغة في الجدار وجمعه جدران ، قال سيبويه : وهو ما استغنوا فيه ببناء أكثر العدد عن بناء أقله فقالوا : ثلاثة جُدُر"(٢)

ومما جاء في اللسان أيضا " وحكى الأصمعي عن أبي عمرو ابن العلاء أنه سمع بعض العرب يقول : وذكر إنسانا فقال : فُلان" لَغُوب" جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال نعم ، أليس بصحيفة فقلت له : ما اللَّغُوبُ ؟ فقال: الأحمق والجمع كُتب ، قال سيبويه هو مما استغنوا فيه ببناء أكثر العدد عن بناء أدناه فقالوا : ثلاثة كتب " (٣)

ومما جاء في اللسان أيضا :" قال سيبويه وقالوا ثلاثة كلاب على قولهم ثلاثة من الكلاب ، قال وقد يجوز أن يكونوا أرادوا ثلاثة أَكْلُب فاستغنوا ببناء أكثر العدد عن أقله " (٤)

ومما جاء في اللسان أيضا : " ولم يعرف سيبويه أَقْراء ولا أَقْرُؤ ، قال استغنوا عنه بفُعُول وفي التنزيل : ثلاثة قروء أراد

(١) سورة المائدة من الآية ٦ .
(٢) اللسان مادة : ج . د . ر .
(٣) اللسان مادة : ك . ت . ب .
(٤) اللسان مادة : ك . ل . ب .

ثلاثة أقراء من قُرُوء ، كما قالوا خمسة كلاب يُراد بها خمسة من الكلاب "(١)

فاستغنوا هنا بقُرُوء جمع كثرة عن أقْرُء جمع قلة ، والاستعمال القرآني يؤكد هذا الاستغناء من ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ** ﴾ (٢) وقالوا : في جمع جُرْح : جراح ، ولم يقولوا : أجراح (٣)

وجمعوا لفظ قرد على قرود جمع كثرة مستغنين بها عن أقراد جمع قلة (٤) .

ومن المهم أن أقول : إن الاستغناء بجمع القلة عن الكثرة أو العكس يكون في أبنية الثلاثي لخفة لفظه وكثرة وروده كما ذكر ابن يعيش (٥) .

ويقول الأشموني : تنبيهان : الأول : كما يُغني أحدهما "يعني جمع القلة والكثرة " عن الآخر وضعا ، كذلك يغني عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء " (٦) .

ويحدث الاستغناء ببعض صيغ القلة عن بعض ومن أمثلة ذلك في معجم لسان العرب ما يلي :

---

(١) السابق مادة : ق . ر . أ .
(٢) البقرة من الآية ٢٢٨ .
(٣) اللسان مادة : ج . ر . ح .
(٤) اللسان مادة : ق . ر . د .
(٥) شرح المفصل ج ١١/٥ .
(٦) شرح الأشموني / ٦٧١ ت / محمد محي الدين عبد الحميد .

" الصبُّي : الغلام والجمع صِبْيَة وصِبْيان ، وهو من الواو ، قال : ولم يقولوا : أصبية استغناء بصبية " (١) .

" الغُلام " الطارُّ الشارب ، وقيل : هو من حين يولد إلى أن يشيب ، والجمع أغْلِمَة" وغِلْمَة" وغِلْمان" ، ومنهم مَنْ استغنى بِغِلْمةٍ عن أغْلِمةٍ " (٢) .

ومن الأمثلة في اللسان أيضا : " ويجمع الفتى فِتيانا وفُتُوّ"... والجمع فِتيان وفِتْيه وفِتْوة الواو عن اللحياني ، وفُتُوّ" وفُتِيّ" ، قال سيبويه : ولم يقولوا أفتاء استغنوا عنه بفِتية " (٣)

ويفهم مما سبق أنه قد يستغنى ببعض صيغ القلة عن بعض، ومن ذلك مثلا ،غلام ، وكل ما كان على وزن فُعال " بضم الفاء" وثالثه حرف لين يجمع في القلة على أفعلة مثل غُراب وأغرابة ، وإذا أرادوا التكثير قالوا : غِربان ، لكنهم في غلام قالوا في التكثير غِلمان ، ولم يقولوا في القلة أغلمة وسر هذا يبدو من كلام سيبويه والمبرد .

أما سيبويه فيقول : " وغلام وغلمان ، ولم يقولوا : أغلمة ، استغنوا بقولهم ثلاثة غلمة كما استغنوا بفتية عن أن يقولوا

---

(١) اللسان مادة : ص . ب . ا

(٢) السابق مادة : غ . ل . م .

(٣) السابق مادة : ف . ت . ا .

أفتاء"[١] وقال في موضع آخر: " ولم يقولوا أصْبية استغنوا بصبية عنها[٢] .

ويقول المبرد : " فأما غلام فيستغنى أن يقال فيه : أغلمة بقولهم : غِلمة ، لأنهما الأدنى العدد ، ومجازهما واحد ، إلا أنك حذفت الزيادة ، فإذا حقرت " غلمة " فالأجود أن ترده إلى بنائه فتقول : أُغَيْلِمة ، وكذلك صبية ، ولو قلت : صُبيَّةٍ ، وغُلَمْة على اللفظ كان جيدا حسنا " [٣] .

وقد يستغنى بالتكسير عن جمع المؤنث السالم ومن أمثلة ذلك في لسان العرب ما يلي :

" والجُوالَق بكسر اللام وفتحها الأخيرة عن ابن الأعرابي وعاء من الأوعية معروف معرّب ، وقوله أنشده ثعلب :

أُحِبُّ ماوِيَّةَ حُبًّا صادقا ⁂ حُبَّ أبي الجُوالِقِ الجُوالقا

أي هو شديد الحب لما في جوالقه من الطعام قال سيبويه والجمع جَوالِق بفتح الجيم وجواليق ولم يقولوا جَوالِقات استغنوا عنه بجواليق " [٤] .

ويظهر من هذا النص أنهم استغنوا بجمع التكسير عن جمع المؤنث السالم .

---

(١) الكتاب ج ١٩٣/٢ .
(٢) المرجع السابق / ١٩٤ .
(٣) المقتضب ج ١٦١/٢ .
(٤) اللسان مادة : ج . ل . ق .

ومن الأمثلة أيضا قوله في اللسان " الأنملة : المفصل الأعلى الذي فيه الظفر من الإصبع والجمع أنامِل وأَنمُلات وهي رءوس الأصابع وهو أحد ما كُسِّر وسَلِمَ بالتاء قال ابن سيده : وإنما قلت هذا لأنهم قد يستغنون بالتكسير عن جمع السلامة وبجمع السلامة عن التكسير ، وربما جمع الشيء بالوجهين جميعا كنحو بُوَانٍ وبُون وبُونات. هذا كله قول سيبويه " (١)

ومما جاء في اللسان أيضا : " المِحْلج والمِحْلَجَةُ الذي يُحْلَجُ عليه وهي الخشبة أو الحَجرُ والجمع محالِجُ ومَحالِيُج قال ابن سيده قال سيبويه ولم يجمع بالألف والتاء استغناء بالتكسير " (٢)

وهكذا يتضح لي بعد هذه النقول أن الاستغناء في جمع التكسير سائغ في لسان العرب وليس فيه ما يعيب .

(١) اللسان مادة : ن . م . ل .
(٢) السابق مادة : ح . ل . ج .

## الاستغناء في باب جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم :

هو ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مذكَّره وأعني بالسالم أن مفرده قد سلم من التغيير أو الحذف ، وينتهي هذا الجمع " بواو ونون " في حالة الرفع ، " وياء ونون " في حالتي النصب والجر ، مع حذف هذه النون في حالة الإضافة ، وهناك الكثير حول هذا الباب في ثنايا كتب النحو ومؤلفاته (١) .

ومن مظاهر الاستغناء عند العرب في هذا الباب هو أن صيغة الجمع قد استغنى بها العربُ عن العطف ، فبدلا من أن يقولوا : " حضر محمد ومحمد ومحمد استغنوا عن ذلك كله وقالوا : " حضر المحمدون "

ومما جاء في لسان العرب من ذلك :

" قال سيبويه أما رَجل" بالفتح فلا يُكَسَّرُ استغنوا عنه بالواو والنون وذلك في الصفة " (٢) .

ومما جاء في اللسان أيضا قوله : " جمع الكُرَّام كُرَّامون قال سيبويه لا يُكَسَّر كُرَّام استغنوا عن تكسيره بالواو والنون " (٣)

ومن الأمثلة في اللسان أيضا قوله : " قال ابن سيده ورجل حُسَان مخفَّف كحسن وحُسّان والجمع حُسّانون .

---

(١) ينظر : الكتاب ج ٣/٩٥٨ ـ ٦٠٠ ، وشرح المفصل ج ٢/٥ .
(٢) اللسان مادة : ر . ج . ل .
(٣) اللسان مادة : ك . ر . م .

قال سيبويه ولا يُكَسَّر استغنوا عنه بالواو والنون " [١]

وعن الاستغناء في جمع المذكر السالم يقول ابن يعيش : "لأن التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة ، وربما تعذَّر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع ، وعطف أحدهما على الآخر " [٢]

## الاستغناء في باب جمع المؤنث السالم

**جمع المؤنث السالم :**

هو كل اسم دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء على مفرده ، بعد حذف تاء التأنيث من المفرد المختوم بها ، وهناك الكثير حول هذا الباب في ثنايا كتب النحو " [٣]

وقد استغنت العرب بهذا الجمع عن العطف " كما حدث مع جمع المذكر السالم " فبدلا من قولهم " فاطمة وفاطمة وفاطمة " استغنوا عن كل ذلك وقالوا " فاطمات " ، لما فيه من الإيجاز والاختصار ، وذلك من أهم سمات اللغة العربية .

ومن الاستغناء عندهم استغناؤهم بجمع المؤنث " سيات ، شيات " عن جمع التكسير ، وكذلك استغنوا بقولهم : "سرادقات ، حمامات ، بُونات ، مسجلات " والتي مفردها على الترتيب " سرادق ، حمام ، ديوان ، مسجل" فعلى الرغم من أن هذه

---

(١) اللسان مادة : ح . س . ن .
(٢) شرح المفصل ج ٢/٥ .
(٣) ينظر الكتاب : ج٣/٤٩١ ، ٥٧٨ ، ٦٢٧ ، ٦٣٢ والنحو الوافي ج١/١٣٨ وما بعدها .

الكلمات مذكرة فقد جمعوها جمع مؤنث سالما واستغنوا به عن التكسير (١)

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب ما يلي :

" قال ابن سيده : قال سيبويه جمع الجَدْيَة جَدَيَات ، قال : ولم يُكَسِّرُوا الجدية على الأكثر استغناء بجمع السلامة ، إذ جاز أن يُعْنُوا الكثير ، يعني أن فَعْلَة قد تجمع فعلات يعني به الأكثر كما أنشد لحسان لنا الجفنات (٢)

ومما جاء في اللسان أيضا قوله : " والعِيرُ الإبل أي كل مَنْ ركِب الإبل مَوالِ لنا ... وقد قال بعضهم عِيرات بالإسكان ولم يُكَسَّر على البناء الذي يُكَسَّر عليه مثله ، جعلوا التاء عوضا من ذلك كما فعلوا ذلك في أشياء كثيرة ، لأنهم ما يستغنون بالألف والتاء عن التكسير " (٣) .

## الاستغناء في باب النسب

**النسب :**

هو إلحاق ياء مشددة بآخر الكلمة ، وذلك إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك ، نحو قولنا "مصريّ- دمشقِيّ " نسبة إلى "مصر، دمشق" ومن المهم هنا أن نعرف أن من قواعد النسب هو حذف "ياء فعيلة" عند النسب ، بشروط صحة

(١) الأشباه والنظائر ج ٧٨/١ .
(٢) اللسان مادة : ج . د . ا .
(٣) السابق مادة : ع . ي . ر .

العين ، وانتفاء تضعيفها "كحنيفة وصحيفة" تحذف منه تاء التأنيث أولا ، ثم تحذف الياء ثانيا ، ثم تقلب الكسرة فتحة فتصير " حَنَفِيّ " صَحَفِيّ، ولكننا وجدنا العرب قد استغنوا [١] ، بقولهم "سَلِيقِي " عن قولهم " سَلَقِي " ومنه استغناؤهم بقولهم " سُلِيمِيّ " عن قولهم " سُلَمِيّ " ، ومنه استغناؤهم بقولهم "عُمَيريّ " نسبة إلى " عُميرة بني كلب " عند قولهم " عُمَري"، ومنه استغناؤهم بقولهم "قُرَيشي عن قولهم " قُرَشِيّ " ، وكذلك استغنوا بقولهم " سُلَيْقِيّ " عن قولهم : " سُلَقِي " ومنه قول الشاعر :

ولست بنحوي يلوك كلامه ** ولكن سُلَيْقِيّ أقولُ فأُعْرِبُ

ومن ذلك استغناؤُهم بقولهم " هُذَيْلِي " عن قولهم " هُذَلِي " ولكن يرى سيبويه أن هذا شاذ قليل ، وقال يونس عن ذلك " هذا قليل خبيث " [٢] ،

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب قوله : " جماجِمُ القوم ساداتهم ، وقيل : جماجمهم : القبائل التي تجمع البطون ويُنسب إليها دونهم نحو كلب بْن وبرة إذا قلت كَلْبِيّ" استغنيت أن تنسب إلى شيء من بطونه " [٣] .

(١) ينظر : الكتاب ج ٣/٥٣١ ، ٥٤٣ ، ج ٤/٤ والمنصف لابن جني ج١/٢٩٥ ت : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، الحلبي القاهرة ، ١٣٧٩هـ .
(٢) الكتاب ج ٣/٣٣٩ .
(٣) اللسان مادة : ج . م . م .

## الاستغناء في باب الفعل

**الفعل :**

هو حدث مقترن بزمن ؛ وهو ينقسم حسب اقترانه بالزمن إلى ثلاثة أقسام : ماض ، مضارع ، أمر

**أولا : الفعل الماضي :**

وهو ما دل على حدث مقترن بالزمن الماضي ، أي ما دل على زمان قبل زمان إخبارك ، وهو مبني على الفتح – غالبا – كفعل وضرب[١] وقد يبنى على الضم ؛ لاتصاله بواو الجماعة نحو "قاموا – ضربوا" والأصل أن يكون للفعل الماضي مضارع وأمر نحو [ ضرب ، يضرب ، اضرب ]

ولكن وقع الاستغناء في الفعل، ومن ذلك قول سيبويه : " ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا ، وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون "يدع " ولا يقولون [ ودع ] [٢] .

ومنه أيضا استغناؤهم بقولهم " ترك " عن "ودع" و "وذر" ، ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني / ٥٣ تحقيق علي توفيق ، دار الأمل بيروت ١٩٧٨م .
(٢) الكتاب ج ١/٢٥ .

يقول ابن منظور: "وكلام العرب: دَعْني وذَرْني ويَدَعُ ويَذَرُ ، ولا يقولون ودَعْتُك ولا وذَرْتُك، استغنوا عنهما بتركتك والمصدر فيهما تركا، ولا يقال ودْعا ولا وَذْرًا " (١)

ويقول ابن منظور أيضا : " وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر واستغنوا عنه بِتَرْكٍ ، والنبي ﷺ أفصح العرب ، وقد رويت عنه هذه الكلمة " (٢)

وقد علل ابن درستويه ذلك فيما نقله عنه السيوطي في المزهر بقوله : " إنما أهمل استعمال "ودع" و "وذر" واللذين مضارعهما [يدع ويذر] ؛ لأن في أولهما واوا وهو حرف مستثقل ، فاستغنى عنهما بما خلا منه وهو " ترك " (٣) .

ولكن ورد بقلة قولهم "وَدْع" وهو المصدر ، ومنه قول الرسول الكريم ﷺ : " لينتهينَّ أقوام عن وَدْعِهم الجمعات " ومنه قول أبي الأسود الدؤلي :

سل أميري ما الذي غيَّره ⁂ عن وِصالي اليوم حتى وَدَعَه

ومنه قول سويد بن أبي كاهل :

فسعَى مسعاته في قومه ثِم لم يُدرك ولا عجزا وَدَعْ (٤)

---

(١) اللسان مادة : و . د . ع .
(٢) السابق مادة : و . د . ع .
(٣) المزهر ج٢/٣٠ ، وينظر : "الأشباه" ج١/٧٦ ، ج٣/٣٥٨ .
(٤) اللسان مادة : و . د . ع وينظر الكتاب ج ١/٢٥ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة / ٧٠٨ ، شرح المفضليات للتبريزي ١٩٩ .

ويمكن أن نعدّ منه قراءة من قرأ : ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[١] بتخفيف الدال في " ودَّعك "

ومن مظاهر الاستغناء في هذا الفعل استغناؤهم بقولهم " قارب عن قَرُبَ "

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور نقلا عن سيبويه [ قال سيبويه الفعل من قَرْبانَ قارَبَ قال ولم يقولوا قَرُبَ استغناء بذلك ] [٢]

ومن مظاهر الاستغناء في هذا الفعل استغناؤهم بقولهم : غلب عن نزع .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور نقلا عن سيبويه : " ولا يقال في العاقبة فنَزَعْتُه استغنوا عنه بِغَلَبْتُه والتنازع التخاصم " [٣]

ويقول في موضع آخر " وليس في كل شيء يكون ذلك لا يقل نازعْتُه فنزعْتُه لأنهم يستغنون عنه بِغَلَبْتُهُ " [٤]

ومن مظاهر الاستغناء في هذا الفعل الاستغناء بـ "هَلَكَ عن يَهْلِكُ "

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

---

(١) الضحي / ٣ .
(٢) اللسان مادة : ق . ر . ب .
(٣) اللسان مادة : ن . ز . ع .
(٤) اللسان مادة : ج . ص . م .

يقول ابن منظور " وقد يجوز أن يكون ماضي يَهْلكُ هَلِكَ كعَطِب فاستغنى عنه بَهَلِكُ وبقيت يَهْلَكُ دليلاً عليها " (١) .

ثانيا : الفعل المضارع :

وهو ما دل على حدث مقترن بالزمن الحالي [ كيفعل] ، ويُعْرف بأن تتعاقب على أوله الهمزة والنون والتاء والياء ، أي [أنيت] التي تسمى حروف المضارعة ، ويكون آخره مرفوعا ومنصوبا ومجزوما ، ما لم يتصل به ضمير جماعة النساء نحو [يضربن] أو نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة .

ومن مظاهر الاستغناء أن العرب قد تستغني عن الفعل المضارع كما في قولهم : له صوت صوت حمار ، والتقدير : يصوت صوتَ ، فلا يجوز إظهار العامل استغناء بما تقدم (٢) ، وذلك مقصور على السماع ، ومن الممكن أن نعد من بابه حذف حرف العلة من آخر الفعل المضارع .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

" قال ابنُ الأثير: الرَّكْبَة المرة من الركوب وجمعها رَكَبات بالتحريك وهي منصوبة بفعل مضمر هو خال من فاعل تمشون والرَّكباتِ واقع موقع ذلك الفعل مستغنى به عنه والتقدير تمشون تركبون الرَّكبات مثل قولهم أرْسَلَها العراك أي أرسلها تعتِرك العِراكَ والمعنى تمشون راكبين رُؤُوسكم هائمين مسترسلين فيما لا

(١) اللسان مادة : هـ . ل . ك .
(٢) الكتاب ج ٣٥٦/١ الهمع للسيوطي ج١٩٣/١ ، شرح الأشموني ج٢٢٨/١ .

ينبغي لكم كأنكم في تسرعكم إليه ذكورُ الحجل في سُرْعتها وتهافتها حتى إنها إذا رأت الأنثى مع الصائد ألقت أنفسها عليها حتى تسقط في يده قال ابن الأثير: هكذا شرحه الزمخشري " (١)

ثالثا : فعل الأمر :

وهو : ما دل على الزمان الآتي ؛ كافعل وليفعل ، وهو مبني على السكون أو على ما يجزم به مضارعه ، وهو مأخوذ من المضارع ، وطريقته أن تبتدئ بالثاني متحركا ، فيستغنى عن الهمزة وأخواتها من حروف المضارعة ،

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور : " فإذا جئت إلى الأمر فإن أهل الحجاز يتركون الهمز فيقولون : رَ ذلك ، وللاثنين : رَيا ذلك، وللجماعة: رَوْا ذلك ، وللمرأة رَيْ ذلك ، وللاثنين كالرجلين ، وللجمع رَيْن ذاكُنَّ ، وبنو تميم يهمزون جميع ذلك " (٢)

ويعلق سيبويه على ذلك قائلا : " وإذا أردت أن تخفف همزة [ارْأوه] قلت [رَوْهُ] تُلْقى حركة الهمزة على الساكن وتلغى ألف الوصل ؛ لأنك استغنيت حين حركت الذي بعدها ؛ لأنك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون " (٣) .

---

(١) اللسان مادة ر . ك . ب .
(٢) اللسان مادة : ر . أ . ي .
(٣) الكتاب ج٣/٥٤٦ .

يقول ابن جني " إن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفا راعت حال ما بقى منه ، فإن كان مما تقبله أمثلتهم أقروُّه على صورته، وإن خالف ذلك مالوا به إلى نحو صُورهم " [١]

## الاستغناء في باب المشتقات

**المشتقات :**

هي أوزان اشتقت من الفعل المتصرف ، وهي [اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة – صيغ المبالغة – أفعل التفضيل–التعجب] وقد أفرد النحاة لها فصولا في مؤلفاتهم ، لتوضيحها وما يهمنا هو ظاهرة الاستغناء في هذا الباب في لسان العرب ، وأوضح ذلك بإيجاز :

**أ – الاستغناء مع اسم الفاعل :**

من المعروف أن اسم الفاعل مشتق ، صفة دالة على فاعل ، تجري في التذكير والتأنيث كما يجري مضارعها ، وهذا يعني أن اسم الفاعل قد يكون مذكرا ، أو مؤنثا ، ولكن استغنت العرب باسم الفاعل المذكر عن المؤنث .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور ناقلا عن ابن جني : [ ومما عدُّوه شاذا ما ذكروه من فَعُل فهو فاعل نحو عَقُرت المرأة فهي عاقر، وشعر فهو شاعر، وحمض فهو حامض، وطهر فهو طاهر قال وأكثر

(١) الخصائص ج٣/١١٥ .

ذلك وعامَّتُه إنما هو لغُات تداخلت قال: هكذا ينبغي أن تعتقده وهو أشبه بحكمة العرب ، وقال مرة ليس عاقر من عقرت بمنزلة حامض من حَمُض ولا خاثر من خَثُرُ وَلا طاهر من طَهُر ولا شاعر من شَعُر ؛ لأن كل واحد من هو اسم الفاعل وهو جار على فعل فاستغنى به عما يَجْري على فَعُل وهو فعيل، ولكنه اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأةٍ حائضٍ وطالقٍ وكذلك الناقة وجمعها عُقَّر ] (١)

وهذه الصفات كان قياسها التأنيث ؛ لأنها للمرأة ، ومعناه [ذات طهر ، ذات طلاق ، ذات حيض الخ .

فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل ؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها "تاء التأنيث" كما لحقت نفس الفعل في راضية (٢)

**ب – الاستغناء مع اسم المفعول :**

اسم المفعول هو الصفة الدالة على مَنْ وقع عليه الفعل ، وله وزن "مفعول" من الفعل الثلاثي ، وتقلب ياء مضارعه ميما مع فتح ما قبل الآخر ، إذا كان فعله غير ثلاثي .

ومن أمثلة الاستغناء هنا هو استغناء العرب بقولهم (٣) "مفعول" عن "مفعل" نحو قولهم "معقول" عن "معقل" .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

---

(١) اللسان مادة / ع . ق . ر .
(٢) الخصائص ج ١٥٣/١ .
(٣) الكتاب ج ٩٧/٤ .

يقول ابن منظور [ العقلُ : الحِجْر والنُّهي ضد الحمق والجمع عُقول' وفي حديث عمرو بن العاص : تلك عُقول كادها بارِئها ، أي أرادها بسوء ، عَقَل يعقل عقلا ومعقولا وهو مصدر قال سيبويه هو صفة وكان يقول : إن المصدر لا يأتي على وزن مفعول البتة ، ويتأوّل المعقول فيقول : كأنه عُقلَ له شئ" أي حُبِسَ عليه عَقْلُه وأُيِّد وشُدَّد قال : ويستغنى بهذا عن المفْعل الذي يكون مصدرا] (١)

ومن الأمثلة أيضا في لسان العرب :

يقول ابن منظور : [ أسعده الله فهو مسعود ولا يُقال : مُسْعَد كأنهم استغنوا عنه بمسعود (٢)

جـ – الاستغناء مع الصفة المشبهة :

الصفة المشبهة : هي وصف صيغ لغير تفضيل من فعل لازم للدلالة على الثبوت والدوام ، نحو "طويل ، حسن ، طاهر" وما يهمني هنا هو أن العرب قد استغنوا بقولهم "ضخم" عن "ضخيم" فقياسه على "عظيم" وكذلك نجدهم يستغنون بقولهم "سهل" عن "سهيل" (٣) .

ومن مظاهر الاستغناء في هذا الباب أن العرب قد استغنت بوزن "فعيل" عن وزن "فاعل" .

---

(١) اللسان مادة : ع ق ل .
(٢) اللسان مادة : س ع د .
(٣) الكتاب ج ٢٩/٤ ، ٣٢ .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور ناقلا عن ابن جني : " جاء طاهِرٌ على طهر كما جاء شاعر على شعر ثم استغنوا بفاعل عن فعيل وهو في أنفسهم وعلى بال من تصورهم " (١)

د – الاستغناء مع صيغ المبالغة :

صيغ المبالغة : " هي صيغ تدل على الكثرة في اسم الفاعل، حيث إنها صفات مرتبطة به أو متعلقة به ، ولها أوزان قياسية مشهورة هي [ فعَّال ، مِفْعال ، فَعُول ، فَعِيل ، فَعِل ] ولها أوزان سماعية عدة ولا داعي للتفصيل .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور نقلا عن سيبويه : " باب مَسْبَعةَ ومَذْأَبةٍ ونظيرهما مما جاء على مَفْعَلة لازما له الهاء وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئا وتعلم مع ذلك أن العرب لم تكلَّم به وليس له نظير من بنات الأربعة عندهم ، وإنما خصوا به بنات الثلاثة لخفتها مع أنهم يستغنون بقولهم : كثيرة الذئاب ونحوها " (٢) .

وفَصَّل سيبويه الاستغناء في صيغ المبالغة فقال : " تقول : أرض مسبعة ، ومأسدة ومذأبة ، وذلك إذا أردنا تكثير الشيء بالمكان من سبع وأسد وذئب ، وقد استغنوا – العرب – عن ذلك

(١) اللسان مادة : ط هـ ر .
(٢) اللسان مادة : س ب ع بتصرف .

بقولهم : كثيرة الثعالب عن " مثعلبة " ونحو ذلك وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها " [١] .

## الاستغناء في باب التعجب

**التعجب :**

في عرف النحاة هو " استعظام زيادة في وصف المتعجب منه، تفرَّد بها عن أمثاله ، أو قلَّ نظيرُهُ فيها ، والتعبير عن ذلك بكلام يدل على الدهشة والاستغراب ومن المعروف أن للتعجب صيغتين قياسيتين هما :

أ – ما أفعَله : نحو ما أعظم الإسلام وقيمه .

ب – أفعل به : نحو : أعظم بالإسلام وأخلاقه .

والمهم هنا أن العرب قد استغنوا أيضا عن هذه الأساليب القياسية التي قال بها النحاة ، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في قوله: " هذا باب يُستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله " [٢] ، ويستغنى أيضا عن "أفعل منه" بقولهم "هو أفعل منه فعلا ، ... وذلك في الجواب : ألا ترى أنك لا تقول : ما أجوبه ، إنما تقول : ما أجود جوابه ، ولا تقول : هو أجوب منه، ولكن هو أجود منه جوابا، ونحو ذلك وكذلك لا تقول : أَجْوِبْ به ، وإنما تقول :

---

(١) اللباب ج ٩٤/٤ .

(٢) السابق ج ٩٩/٤ وينظر الخصائص ج ٢٦٩/١ والأشباه ج ٧٧/١ .

أَجْودْ بجوابه ، ولا يقولون في قال يُقِيل ما أقيله ، استغنوا بما أكثر قائلته ، وما أنومه في ساعة كذا " (١) .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور نقلا عن ابن جني : "ولا يجوز أن يكون شيئا ههنا منصوبا على المصدر حتى كأنه قال ما أغفله عنك غُفُولا ونحو ذلك ؛ لأن فعل التعجب قد استغنى بما حصل فيه من معنى المبالغة عن أن يُؤكَّد بالمصدر " (٢)

وقد يستغنى العرب عن التعجب بصيغته المباشرة إلى التعجب بصيغة غير مباشرة ، وذلك كقول العرب : ما أكثر قائلته ، استغناء بها عن قولهم : ما أقيله (٣) .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب أيضا :

يقول ابن منظور ناقلا عن سيبويه : " ولا يقال : ما أقيله استغنوا عنه بما أنوَمَهُ كما قالوا: تركت ولم يقولوا ودَعْتَ لا لعلة"(٤)

## الاستغناء في خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع

جرى الاستعمال الفصيح على أن خبر هذه الأفعال يكون جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن قليلا مع كاد وكرب ، وكثيرا

---

(١) الكتاب ج ٩٤/٤ واللسان في مادة ج و ب .
(٢) اللسان مادة : ش ي أ .
(٣) الكتاب ج ٩٩/٤ .
(٤) اللسان مادة : ق . ي . ل .

مع عسى وأوشك ، وواجبا مع حرى واخلولق ، وممنوعا مع أفعال الشروع .

فإذا جاء الخبر اسما أوله النحاة مثل : عسى الغوير أبؤسا .

وللمبرد توجيه لالتزام العرب بهذا الأسلوب فيقول : ولا تقل : عسيت القيام ، وإنما ذلك لأن القيام مصدر ، لا دليل فيه يخص وقتا من وقت و " أن أقوم " مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثم لم يقع القيام بعدما ، ووقع في المستقبل ، قال الله عز وجل : ﴿ **فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ** ﴾ (١) وقال : ﴿ **فَعَسَى أُولَئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ** ﴾ (٢) .

ولو احتاج الشاعر إلى الفعل فوضعه موضع المصدر جاز؛ لأنه دال عليه ، فمن ذلك قول الشاعر :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ⁂ يكون وراءه فرج قريب(٣)

فتعليل الدلالة هنا قائم على أساس ضياع الدلالة على الزمن إذا كان الخبر اسما ، ووجود هذه الدلالة في حالة الفعل المقترن بأن الذي يتناسب في دلالته على الزمن على الفعل عسى .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور ناقلا عن سيبويه : " لا يقال عسيت الفعل ولا عسيْتُ للفعل. قال : اعلم أنهم لا يستعملون عسى فِعْلُكَ

(١) المائدة / من الآية ٥٢ .
(٢) التوبة / من الآية ١٨ .
(٣) المقتضب ج ٦٩/٣ .

استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عَسَيا وعَسَوْا ، وبلَوْ أنه ذاهب عن لو ذهابُه ، ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يَفْعَل في عسى وكاد يعني أنهم لا يقولون عسى فاعلا ولا كاد فاعلا. فَتُرِك هذا من كلامهم للاستغناء بالشيء عن الشيء ، وقال سيبويه : عسى أن تفعل، كقولك دنا أن تفعل " (١)

فيرى سيبويه أن مجئ خبر هذه الأفعال فعلا مضارعا مقرونا بأل أو مجردا منها ، إنما هو صورة من صور ظاهرة الاستغناء التي درج عليها اللسان العربي ، سعيا إلى ما هو أوفى للمعنى ، وأدل على المراد ، وأكثر تحقيقا للخفة .

وتصور سيبويه لهذه القضية ، ونظرته لها ، بِعَدّه إياها من مظاهر الاستغناء أعمق وأدق ؛ وذلك لملاحظته في نظرته قوانين اللسان العربي في التعبير .

## الاستغناء في باب كان وأخواتها

كان وأخواتها جميعا – ما عدا فتىء وليس وزال تأتي ناقصة وتامة .

والشواهد على ذلك متعددة باستغنائها عن الخبر ، ودلالة هذه الأفعال على معان أخرى تخرجها عن دائرة النقصان .

---

(١) اللسان / ع س ا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ (١) أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (٢) أي حضر ، وفي الحديث : " ما شاء الله كان " أي حدث .

ومن الاستعمالات اللغوية لكان أنها تجئ بمعنى كفل ، وبمعنى غزل ، وفي هذين الاستعمالين الأخيرين لا نعدهما من باب الاستغناء ؛ لأن لها مرفوعا هو الفاعل ، ومنصوبا هو المفعول به، فهي مرادفة لهذين الفعلين ، أو مضمنة معناهما .

وقوله تعالى : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ (٣) وتقول العرب : بات بالقوم أي نزل بهم ليلا ، وظل اليوم أي دام ظلُّه ، وبرح الخفاء أي ذهب ، وانفك الشيء أي خلص ، ويقولون : أضحينا أي دخلنا في الضحى (٤) .

ومن أمثلة كان التامة في لسان العرب :

يقول ابن منظور ناقلا عن ابن الأثير : " الكون مصدر كان التامة يقال : كان يكون كوْنا أي وُجِدَ واستقر يعني أعوذ بك من النقص بعد الوجود والثبَات ، ويروى بعد الكور بالراء ، كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر ، لأنه دل

---

(١) سورة الروم / ١٧ .
(٢) البقرة / ٢٨٠ .
(٣) سورة هود / ١٠٧ ، ١٠٨ .
(٤) الأشموني ج ١٣٢/١ .

على الزمان فقط تقول : كان زيدٌ عالما ، وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر ؛ لأنه دل على معنى وزمان ، تقول : كان الأمر وأنا أعرفه مُذ كان أي مُذ خُلقِ " [١]

## الاستغناء في ظاهرة العدل

**ظاهرة العدل :**

ظاهرة لغوية توفر النحاة على دراستها عند حديثهم عن الممنوع من الصرف باعتبار أن العدول بالاسم من صيغة إلى صيغة أخرى علة فرعية في الاسم إذا انضم إليها العلمية أو الوصفية منع من الصرف وقد حصر الصيمري [٢] المواضع التي تحدث فيها هذه الظاهرة اللغوية التي يعدل فيها عن صيغة إلى صيغة أخرى وكلتا الظاهرتين مستعمل ، مما يجعل العدل أدخل في الاستغناء ، وذلك في خمسة أضرب ، أذكرها بإيجاز :

أحدها : ما كان معدولا عن اسم معرفة إلى مثال فُعَل نحو عُمر وزفر ، فهذا المعدول عن عامر وزافر ، ويكثر هذا النوع في باب النداء .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

---

(١) اللسان مادة : ك و ن .

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ج ٢/٥٥٩ ـ ٥٦٣ .

يقول ابن منظور : " عُمَر معدول عنه في حال التسمية ؛ لأنه لو عدل عنه في حال الصفة لقيل : الَعُمَر يراد العامر "[١] .

ثانيها : ما كان معدولا من الأعداد عن واحد إلى أحاد وعن اثنين إلى ثُناء ، وعن ثلاثة إلى ثلاث .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور : " أُحادَ أي فُرادى واحداً واحداً ، معدول عن ذلك ، ويقال : جاؤوا مثنى ومَوْحَدَ مَوْحد ، وكذلك جاؤوا ثُلاثَ وثُناءَ وأُحاد " [٢]

ثالثها : المعدول عن طريقة الجمع نحو جُمَع وكُتَع في التوكيد ، وهما جمعاء وكتعاء ، وباب فعلاء وأفعل في الجمع أن يكون على فُعْل فكأنه قد عدل بهما عن جُمْع وكُتْع .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور : " أعجبني القصر أَجمعُ وأَجْمعَ ، والجَمْعُ جُمَعُ ، معدول عن جَمعاوات أو جَماعَي ، ولا يكون معدولا عن جُمْع ؛ لأن أجمع ليس بوصف فتكون كأحْمر وحُمْر ، قال : أبو علي : بابُ أجمع وجمعاء وأكتع وكتْعاء وما يتبع ذلك من بقيته إنما هو اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه

(١) اللسان مادة : ع . م ر .
(٢) اللسان مادة : و . ح . د .

منها؛ لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصفات ، وجميعها يجيئ على هذا الوضع نكرات نحو أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء[١].

رابعها : ما عدل عن الألف واللام وذلك نحو سحر وأخر ، فأما سحر فكان الأصل أن يستعمل بالألف واللام ، فيقال : جئته عند السحر ، ولقيته في السحر ، فاستغنى عن هذا التعبير بلفظ سحر مرادا به سحر يومك ، ولذا منع من الصرف للعلمية والعدل .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور : " لقِيتُه سَحَرَ يا هذا إذا أردت به سحر ليلتك ، لم تصرفه ، لأنه معدول عن الألف واللام وهو معرفة ، وقد غلب عليه التعريف بغير إضافة ولا ألف ولا لام ، وإذا نكَّرت سَحَر صرفته " [٢]

وأما أُخَرْ فهو معدول عن الألف واللام ، وكان الأصل أن يقال: الأُخَرْ بالألف واللام ؛ لأن باب أفعل إذا حذفت منه "من" لزمه الألف واللام وثنى وجمع وأنث .. فكأننا في قوله تعالى : ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [٣] استغنينا عن الأخر المقترنة بأل .

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

---

(١) اللسان مادة : ج . م . ع .
(٢) اللسان مادة : ص ح ر .
(٣) سورة البقرة / من الآية ١٨٤ .

يقول ابن منظور : " وأُخَرُ : جمع أُخرى ، وأُخرى : تأنيث آخر ، وهو غير معروف ، وقال تعالى : ﴿ **فعدة من أيام أُخر** ﴾ لأن أفْعَلَ الذي معه مِنْ لا يُجمع ولا يؤنث مادام نكرة ، وليس كذلك آخَرُ لأنه يؤنث ويجمع بغير من ، وبغير الألف واللام ، وبغير الإضافة ، فلما جاء معدولا ، وهو صفة منع الصرف وهو مع ذلك جمع، فإن سميت به رجلا صرفته في النكرة عند الأخفش، ولم تصرفه عند سيبويه " (١) .

خامسها : ما عدل إلى أمثال فَعَال .

ويحصر الصيمري هذا النوع الخامس في أربعة أمور:

أحدها : ما عدل للتسمية نحو حَذَامِ وقطام .

ثانيها : ما عدل للأمر نحو حَذَارِ أي احذر .

ثالثها : ما عدل للمصدر نحو قولك فجار بمعنى الفجرة .

رابعها : ما عدل بمعنى الصفة كقولك للمنية : حَلاَّق بمعنى الحالقة (٢) .

والنظرة الفاحصة لهذه الأضرب الخمسة بما وراءها من تفريعات يوضح لنا كيف كان "العدل" مظهرا من مظاهر الاستغناء الذي كان يستبدل فيه العربي بفطرته الصافية النقية صيغة بصيغة ، لأن الأولى أدنى إلى طبعه وأقرب إلى ذوقه ، وأكثر موافقة لفطرته اللغوية .

---

(١) اللسان مادة أ . خ . ر .

(٢) التبصرة والتذكرة ج ٥٦٤/٢ .

وبهذا يتضح لي ما في ظاهرة العدل من عدول عن صيغة إلى صيغة، أو استبدال صيغة بصيغة ووراء هذا مسوغ لغوي أو نحوي، وفي نهاية الأمر يثرى اللغة ويمنحها مزيدا من القدرة على التعبير عن الأشياء والمعاني .

## الاستغناء في باب الإعلال

**الإعلال :**

هو تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو إسكان بالتخفيف ، وهو باب واسع فصَّله النحاة والصرفيون في كتبهم ومؤلفاتهم [١]

والمهم هنا هو معرفة أن معظم هذا الباب قائم على الاستغناء، ومن مظاهر ذلك :

استغناء العرب بقولهم : [ قال – باع ] عن قولهم : [ قول – بيع ] ، ومنه استغناؤهم بقولهم : " كساء وبناء " من قولهم : " كساو وبناي ، وعن الكلمات التي استغنى عنها العرب يقول ابن جني : "فأما أن يمكن النطق بها على حال فلا" [٢]

ولكنه يؤكد على دور النحاة في تتبع أركان عملية الاستغناء؛ حيث يقول : " لا ينكر أن يكون في كلامهم – العرب – أصول غير ملفوظ بها ؛ إلا أنها مع ذلك مقدرة ، وهذا واسع في كلامهم كثير ، ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل "قام" "قوم" ، وهم

(١) ينظر الكتاب ج ٣/٣١ ص ٥٤٣ ، ج ٤/٤ والمنصف لابن جني ج ٢٩٥/١ ، وشرح المفصل ج ٧/١ ، ٤٦ وغيرها .
(٢) الخصائص ج ٢٥٦/١ ، ٢٥٩ ، ج ٢٧٤/٢ .

مع ذلك لم يقولوا قط "قوم" ، فلا ينكر أن يكون هنا أصول مقررة غير ملفوظ بها " (١) .

ويتابع ابن جني توضيحه لهذا الأمر قائلا : " لأنه لا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ، لأن الدليل إذا قام على شيء في حكم الملفوظ به ، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله"(٢)

ومن أمثلة ذلك في لسان العرب :

يقول ابن منظور : " أخذت الشيء آخُذُه أَخْذًا تناولته وأَخَذَهُ يأْخُذه أَخْذاً ، والإِخْذُ بالكسر الاسم ، وإذا أمرت قلت : خُذ، وأصله أُؤْخُذ إلا أنهم استثقلوا الهمزتين فحذفوهما تخفيفا ، قال ابن سيده : فلما اجتمعت همزتان وكثر استعمال الكلمة حذفت الهمزة الأصلية فزال الساكن فاستغنى عن الهمزة الزائدة وقد جاء على الأصل فقيل : أُوخذ " (٣)

ومن أمثلة ذلك أيضا في لسان العرب :

يقول ابن منظور : " وإذا أَمَرتَ من أمر قلت مُرْ وأصله أُؤْمُرْ ، فلما اجتمعت همزتان وكثر استعمال الكلمة ، حذفت الهمزة الأصلية فزال الساكن ، ، فاستغنى عن الهمزة الزائدة وقد جاء على الأصل فقيل : أُوْمُر " (٤)

---

(١) المنصف ج ٤٣٨/١ .
(٢) الخصائص ج ٣٤٣/٢ .
(٣) اللسان مادة : أ . خ . ذ .
(٤) اللسان مادة : أ . م . ر .

ومن أمثلة ذلك أيضا في لسان العرب :

يقول ابن منظور : " أَكَلْتُ الطعام أَكْلاً" ومَأْكلا وقالوا في الأمر : كُلْ ، وأصله أُؤْكُلْ ، فلما اجتمعت همزتان وكثر استعمال الكلمة حذفت الهمزة الأصلية فزال الساكن فاستغنى عن الهمزة الزائدة "(١)

ومن الممكن أن يدخل معنا هنا استغناء العرب بقولهم "مقول، مبيع " عن قولهم "مقوول – مبيوع ؛ لأنها "مَقْوُوْل – مَبْيُوْع" تصورت حالا لا يمكنك النطق بها ، فاضطررت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين ، [واو] مفعول هو المحذوف عند الخليل وسيبويه ، ولذلك لم يأت عنهم شيء من مقول ومبيع على الجمع بين ساكنيهما وهما : "مقوول ومبيوع"(٢)، وقد يكون من ذلك أيضا قولهم "قائم ، بائع ، أوائل" ولم يقولوا "قاوم ، بايع ، أواول" لأن الواو تحركت عن الكلمة فانقلبت همزة، أو لقرب الواو من طرف الكلمة"(٣)

وهذا يتفق مع الأمثلة التي نقلتها من معجم لسان العرب .

ومن الأمثلة على ذلك في لسان العرب أيضا :

يقول ابن منظور : " يقال : تَقِ الله فينا ، والكتاب الذي تتلو، بُني الأمر على المخفف فاستغنى عن الألف فيه بحركة الحرف الثاني في المستقبل " (٤) .

---

(١) اللسان مادة : أ . ك . ل .
(٢) الخصائص ج٢/٤٩٥ ، وينظر الأشباه ج١/٦٥ .
(٣) الخصائص ج ١/١٩٤ ، ج ٢/٦٦ ، ٤٩٣ .
(٤) اللسان مادة : و . ق . ي .

## تعليق على أبواب الاستغناء

**وبعد :**

فما مضى من معالجات يعد من أهم الأبواب التي وردت فيها ظاهرة الاستغناء في لسان العرب لابن منظور ، ولاحظت فيها أن النحاة قد نسبوا الاستغناء إلى العرب ، وحدده علماء اللغة، وكشفوا الغبار عنه وعللوا لأكثر شواهده والملاحظ أن هذه الظاهرة اتخذت صوراً شتى ، ومنْ أمثلة ذلك :

أولاً : الاستغناء بكلمة عن أخرى من لفظها :

ومن ذلك على سبيل التمثيل – استغناؤهم بقولهم محمدون عن محمد ومحمد ومحمد ، ويقولون "جروح" بدلا من "أجراح" وتقريبا معظم كلمات جمع التكسير.

ومن ذلك استغناؤهم بقولهم "قال" عن "قول" وكذلك استغناؤهم بقولهم "معقول" عن "معقل" وغير ذلك .

ثانيا : الاستغناء بكلمة عن أخرى ليست من لفظها :

ومن أمثلة ذلك استغناؤهم بقولهم : غلبته عن قولهم : نازعته، وكذلك استغنوا بقولهم "ترك" عن قولهم "ودع" وغير ذلك.

ثالثا : الاستغناء بلفظ عن كثير من الألفاظ :

ومن ذلك استغناؤهم بقولهم "مثنى" عن اثنين اثنين ، وبقولهم "ثُلاث" عن قولهم ثلاثة ثلاثة ، وبقولهم "رُباع" عن قولهم أربعة أربعة .

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن جني : " كم مالك ؟ أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون، أم مائة، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ؛ لأنه غير متناه ، فلما قلت "كم" أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركة ، وكذلك "أين بيتك" قد أغنتك "أين" عن ذكر الأماكن كلها ، "وكذلك مَن عَندك؟ " قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم، وكذلك " متى تقوم " أغنتك عن ذكر الأزمنة على بعدها " [1] .

(١) الخصائص ج ٨٢/١ .

## خاتمة البحث

الحمد لله في البدء والختام ، والصلاة والسلام على سيد الأنام، نبينا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه الأبرار الأطهار ، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ..

فبعد هذه الجولة في ربوع اللغة العربية ، وفيما للسان العربي من اتجاهات شتى في التعبير ، وكذا فيما اهتدى إليه اللغويون القدماء من أصول وقواعد رأوا فيها ضوابط كاشفة عما لهذا اللسان من خصائص وسمات ، يظهر لي فيما يظهر ظاهرة الاستغناء التي حاولت جاهدا أن أحدد أبعادها ، وأتتبع مداها ، وأبرز أثرها وأميزها عما ينسب إليها من ظواهر ومتغيرات ، ومطبقا لهذه الظاهرة على معجم لسان العرب لابن منظور ، وقد قاربت الغاية فيما أرى ولا أدعى أني أوفيت عليها وانتهيت من ذلك إلى عدة نتائج منها :

**أولاً** : عَرَض البحث لمعلومات كثيرة عن ظاهرة الاستغناء في الدرس اللغوي والنحوي ، وذلك بين دفتي دراسة متخصصة وخاصة بها على نحو موجز ، بعيدا عن التعقيدات وكثرة الخلافات .

**ثانيا** : يعطي الاستغناء أبعادا جديدة لسمت اللسان العربي في البيان وقدرته على التعبير .

فمن سمت اللسان العربي أن الصيغ فيه ليست قوالب جامدة، وأنه يتنقل من صيغة إلى صيغة ، ويستخدم صيغته فيما تستعمل فيه صيغة أخرى، فهو يستخدم صيغ جموع القلة في الكثرة ، ويستخدم بعض صيغ القلة مستغنيا عن الصيغ الأخرى .

**ثالثا** : تحقق البحث من عدة أمور ، منها : نسبة الاستغناء إلى العرب ، ودورهم فيه ، ومعرفة النحاة وعلماء اللغة بهذه الظاهرة ودورهم فيها وعلاقتهم بها .

**رابعا** : لعب الاستغناء دوراً مهما ورئيسا في تنقية ألفاظ اللغة ومفرداتها من أجل الاختصار والإيجاز ، ورغبة في تجويد المعنى وبلاغته .

**خامساً** : لاحظت خلال دراسة هذه الظاهرة مدى التداخل والترابط بين ظاهرة الاستغناء وغيرها ، كالتضمين ، والحمل على المعنى وغير ذلك ، وهذا التداخل سمة من سمات الدرس اللغوي بعامة والنحوي بخاصة ، حيث يصعب الفصل التام والمنطقي بين هذه الظواهر اللغوية .

**سادساً** : في الاستغناء تعبير عما هو مركوز في طبع العربي من رغبة في التجانس الصوتي في الصيغة ، والتماس ما كان خفيفا وميسورا في النطق .

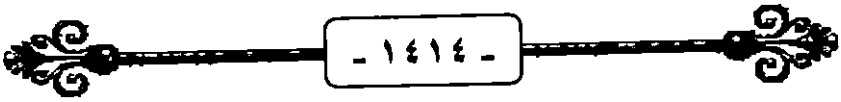

فالعرب استخدمت "الظش"[١] و "الخشن" بمعنى واحد وآثرت الأخير بالتعبير ، ولم يصبح للأول وجود إلا في بطون المعاجم، ولهجات بعض القبائل التي رفضها الذوق العام للعرب ممثلا في أسواقهم الأدبية .

**سابعاً** : لجوؤهم في القضايا التصريفية إلى أفْعَال .. جمعا لفَعْل مع أن الأولى أفْعُل حسب كثرة الاستعمال التي بنى عليها الصرفيون قواعدهم .

**ثامنا** : الاستغناء وسيلة من وسائل التنمية اللغوية ، إذ يتيح لها الفرصة لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة ، مما يجعلها أكثر قدرة على التعبير عن المعاني والأشياء في مواجهة ظروف متباينة.

ودور الاستغناء في هذه الناحية وإن كان محدوداً ، لأن مهمته في التطوير اللغوي أوضح وأظهر ، لكن مهمته في الإنماء وإثراء القاموس اللغوي قائمة ويبدو ذلك في ظاهرة العدل، إذ الصيغة المعدول إليها فيها توسيع لأسباب التعبير اللغوي ، وإن كان كل تعبير منها له ما يدفع إليه .

**تاسعا** : الاستغناء في عملية تصريف الأفعال؛ إذ أرى قدرا منها لا يتجاوز صورة الماضي ، كما أرى أفعالا ملازمة للأمرية ، وأخرى ملازمة لصورة المضارع ، كما أرى أفعالا أخرى ناقصة ،

(١)- الظش: الموضع الخشن مثل الشَظَف. ينظر: القاموس المحيط جـ٢صـ ٢٧٥.

وهذه الأفعال كلها استغنى بما سمع من تصرفاتها عن التصرفات الأخرى التي لم يستعملها العربي ، أو استعملها وعدل عنها. هذه الظاهرة بخاصة تعني أن الأفعال في هذه الحالة تحولت إلى وظيفة لغوية أخرى جعلتها أشبه بالأدوات التي تحمل معاني يراد منها أن تؤديها فحسب وهذا واضح في : نعم ، وبئس ، وعسى، وليس، والأفعال ناقصة التصرف من أخوات كان أو كاد، وغيرها .

**عاشراً** : وجود ظاهرة الاستغناء يكشف عن فشل القياس النحوي في بعض القضايا .

ففي الاستغناء كما أسلفت يعدل العرب أحيانا عن صيغة حكم بها القياس ، أو بتعبير أدق عدل القياس النحوي عن الصيغة التي آثرها العرب في نطقهم مثل جمع فَعْل على أفعال "صحيح العين" مع أن القياس الصرفي " أفْعُل "

وأخيرا ، فقد أردت تتبع هذه الظاهرة ومعرفة كل ما يدور حولها في معجم لسان العرب ، وقد عثرت على ما سبق ذكره في الصفحات السابقة قدر استطاعتي ، فالكمال لله وحده ، والحمد لله الذي وفقني لهذا ، فإن كان هناك من تقصير فمن نفسي ، وإن كان هناك من توفيق فمن فضل الله عز وجل، فهو حسبي ونعم الوكيل .

والله من وراء القصد ، إنه نعم المولى ونعم النصير ، وإليه المرجع والمصير .

**دكتور/**

**رمضان محمود محمد محمد**

**مدرس أصول اللغة**

**كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين**

**جامعة الأزهر – القاهرة**

## فهرس المصادر والمراجع

**أولا : القرآن الكريم**

**ثانيا : المطبوعات :**


١ – الاستشهاد والاحتجاج باللغة لمحمد عيد ، طبعة عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٩م .

٢ – الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق فايز ترحيني ، طبعة ٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٩٣م .

٣ – الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق /عبد الحسين الفتلي ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٩م .

٤ – الأصول لتمام حسان ، طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢م .

٥ – الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لابن الأنباري تحقيق / سعيد الأفغاني طبعة الجامعة السورية ، دمشق ١٩٥٦م .

٦ – الاقتراح للسيوطي ، دار المعارف النظامية ط / حيدر آباد

٧ – الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٨٧م .

٨ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام طبعة ٣ ، الحلبي ، القاهرة ١٤٠٣هـ .

٩ – البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر ، ط ٦ ، عالم الكتب – القاهرة ١٩٨٨م .

١٠ – بغية الوعاة للسيوطي ت / الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .

١١ – البلغة في أصول اللغة للسيد محمد صديق ، حسن خان ، تحقيق / نذير محمد مكتبة دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان .

١٢ – التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني ت/محمد حسن آل ياسين ، بغداد ، ١٣٨٧هـ .

١٣ – التوهم عند النحاة لعبد الله أحمد جاد الكريم ، طبعة مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

١٤ – خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي تحقيق / عبد السلام هارون ، طبعة الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٩م .

١٥ – الخصائص لابن جني تحقيق / محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية القاهرة ، ١٩٥٢م .

١٦ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "الصبان" مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .

١٧ – شرح المفصل لابن يعيش ، طبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة.
١٨ – شرح المفضليات للتبريزي تحقيق / علي البجاوي ، طبعة نهضة مصر ، القاهرة .
١٩ – الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق / أحمد شاكر ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٦م .
٢٠ – الصاحبي لابن فارس تحقيق السيد أحمد صقر ، الحلبي – القاهرة ، ١٩٧٧م .
٢١ – الصحاح للجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور ، بيروت ١٩٨٤م .
٢٢ – الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام هارون ط دار الجبل – بيروت .
٢٣ – لسان العرب لابن منظور ، طبعة دار المعارف القاهرة .
٢٤ – المثل السائر لابن الأثير ، نهضة مصر القاهرة .
٢٥ – مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد الخامس .
٢٦ – المحتسب لابن جني تحقيق / علي النجدي ناصف وآخرين طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٩٨٦م.
٢٧ – المزهر للسيوطي ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي ط الحلبي القاهرة ١٣٦١هـ .

٢٨ – المصباح المنير للفيومي طبعة المكتبة العلمية بيروت لبنان

٢٩ – المظاهر الطارئة علي الفصحى لمحمد عيد طبعة عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٥م .

٣٠ – مغني اللبيب لابن هشام ت/ محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .

٣١ – المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ت/ علي توفيق ، دار الأمل ، بيروت ١٩٧٨م .

٣٢ – المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٩٩هـ .

٣٣ – المنصف لابن جني تحقيق / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الحلبي – القاهرة ١٣٧٩هـ .

٣٤ – من قضايا اللسان العربي دراسة في الإعراب والتراكيب د/ السيد رزق الطويل الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ دار السنة المحمدية للطباعة .

٣٥ – منهج النحاة العرب لتمام حسان – القاهرة ، ١٩٥٥م .

٣٦ – النحو الوافي لعباس حسن ، الطبعة السادسة دار المعارف – القاهرة .

٣٧ – النحو والدلالة لمحمد حماسة عبد اللطيف طبعة القاهرة ١٩٨٣م .

٣٨ – نزهة الألباء طبقات الأدباء لابن الأنباري تحقيق / إبراهيم السامرائي ط ٢ مكتبة الأندلس – بغداد ١٩٧٠م .

٣٩ – همع الهوامع للسيوطي تحقيق / محمد بدر الدين النعساني ، طبعة إيران ١٩٥٠م .

**ثالثا : المخطوطات :**

١ – الاتساع في الدراسات النحوية رسالة ماجستير لأحمد عطية المحمودي دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٨٩م .

٢ – ظاهرة الحمل على المعنى ، رسالة ماجستير لمحمد أشرف مبروك ، دار العلوم ، القاهرة ١٩٨٩م .

٣ – مدرسة البصرة النحوية ، رسالة ماجستير لعبد الرحمن السيد ، دار العلوم ، القاهرة ١٩٦٤م .